جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلـــوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارية

تخصص : دراسات محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية

دراسة حالة مديرة الضرائب لولاية ورقلة خلال شهر ماي 2025

إعداد الطالب: فنتيز أسامة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2025/05/28

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتـــورة وقيـــس خولـــة ، أستـــاذ محاضر"أ" ، جـــامعة قـــاصدي مربـــاح ورقلة (رئيساً)

الدكتـــورة صغراوي رفيقة، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (مشرفاً و مقررا)

الدكتـــورة بزقـــراري حيـــاة ، أستـــاذ محاضر "أ" ، جـــامعة قـــاصدي مرباح ورقلة (مناقشاً)

السنة الجامعية : 2024 / 2025

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلـــوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارية

تخصص : دراسات محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية

دراسة حالة مديرة الضرائب لولاية ورقلة خلال شهر ماي 2025

إعداد الطالب: فنتيز أسامة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2025/05/28

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتـــورة وقيس خولـــة ، أستـــاذ محاضر"أ" ، جـــامعة قـــاصدي مرباح ورقلة (رئيساً)

الدكتورة صغراوي رفيقة، أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (مشرفاً و مقررا)

الدكتـــورة بزقراري حياة ، أستاذ محاضر "أ" ، جـــامعة قـــاصدي مربـــاح ورقلة (مناقشاً)

السنة الجامعية : 2024 / 2025

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا محمد و على آله و صحبه أجمعين

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا لإتمام عملنا هذا

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وخصّني بدعمه وتوجيهه طيلة مراحل البحث.

في المقام الأول، أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة **صغراوي رفيقة** ، على ما قدمته لي من توجيهات قيمة، وملاحظات بنّاءة، ودعم متواصل أسهم بشكل كبير في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر إلى جميع موظفي مديرية الضرائب لولاية ورقلة، الذين لم يبخلوا عليّ بالمعلومات والتوضيحات اللازمة خلال الجانب التطبيقي، وكان لتعاونهم الأثر البالغ في إغناء مضمون الدراسة.

وأخصّ بالشكر أيضًا أسرتي الكريمة، التي كانت الداعم الأول لي معنويًا ، وسندًا لا ينضب في كل مراحل مشواري الجامعي.

كما أعبّر عن امتناني لكل الزملاء والأساتذة الذين قدّموا لي المساعدة والنصح خلال مساري الدراسي، سائلاً الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

وأخيرًا، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأدعو الله أن ينفع به كل من يطلع عليه، وأن يُسهام ولو بشكل بسيط في تطوير المعرفة في مجال الجباية والرقابة الجبائية.

الاهـــــــــــــــــداء

إلى من غرست في قلبي حب العلم، وكانت لي النور والقدوة...
إلى من سهرت وتعبت وضحّت من أجلي دون مقابل...
إلى من كانت دعواتها سرّ توفيقي ونجاحي...

إلى أمي العزيزة،
أهديك هذا العمل، عربون محبة ووفاء، واعترافًا بجميلك الذي لا يُردّ.

وإلى من كان سندي في الحياة، وعلّمني معنى المسؤولية والصبر...
إلى من شجعني في كل خطوة، وكان لي العون والمحفّز...

إلى والدي العزيز،
كل كلمات الشكر لا تفيك حقك... أقدّم لك هذا الإنجاز بكل فخر وامتنان.

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا الدفء في طريقي،
إلى أساتذتي الذين أناروا لي درب المعرفة،
إلى أصدقائي الذين تقاسمت معهم لحظات التعب والنجاح،
إلى كل من دعمني بكلمة، أو بدعاء، أو بابتسامة...

أهديكم جميعًا هذا العمل المتواضع.

الملخص

تُعدّ الرقابة الجبائية إحدى الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية لضمان الالتزام الجبائي وتحسين مستوى التصريحات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، من خلال دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية ورقلة. وقد تم الاعتماد على جمع بيانات وإحصائيات مرتبطة بآليات الرقابة المعتمدة، حيث أظهرت النتائج أن للرقابة الجبائية أثرًا إيجابيًا وفعّالًا في رفع مستوى دقة التصريحات الجبائية، مما ينعكس بشكل مباشر على زيادة الحصيلة الجبائية

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية، تصريحات جبائية، جودة تصريحات.

Abstract:

Tax auditing is one of the key mechanisms relied upon by the tax administration to ensure tax compliance and improve the quality of declarations submitted by taxpayers. In this context, the present study aims to shed light on the role of tax auditing in enhancing the quality of tax declarations, through a field study conducted at the Tax Directorate of the Wilaya of Ouargla. The study was based on the collection of data and statistics related to the adopted auditing mechanisms. The results indicated that tax auditing has a positive and effective impact on improving the accuracy of tax declarations, which directly contributes to an increase in tax revenues.

Keywords: tax auditing, tax declarations, quality of declarations

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	I
الاهداء	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الإختصارات	VIII
المقدمة	أ
الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية	1
تمهيد	2
المبحث الاول: الادبيات النظرية للرقابة الجبائية وجودة التصريحات الجبائية	3
المطلب الأول :الإطار النظري للرقابة الجبائية	3
الفرع الأول :ماهية الرقابة الجبائية	3
الفرع الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي الرقابة الجبائية	5
الفرع الثالث :ماهية التصريحات الجبائية	15
الفرع الرابع : جودة التصريحات الجبائية	24
الفرع الخامس : التصريحات الجبائية الإلكترونية	28
المطلب الثاني : الرقابة الجبائية و ضبط جودة التصريحات الجبائية	30
الفرع الاول: أهمية الرقابة الجبائية في ضبط جودة المعلومات المصرح بها	30
الفرع الثاني : مدى مساهمة مؤهلات المراقب الجبائي في تعزيز جودة التصريحات الجبائية	31
الفرع الثالث : الرقابة الجبائية آلية لتعزيز جودة التصريحات الجبائية	31
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	32
المبطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	32
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	34
المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	37

خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة	43
المبحث الاول: متغيرات الدراسة و الادوات المستعملة	43
المطلب الأول : تقديم مديرية الضرائب بولاية ورقلة	43
الفرع الأول : تعريف مديرية الضرائب بولاية ورقلة وهيكلتها التنظيمية	43
الفرع الثاني : إختصاصات ومهام هيكل مديرية الضرائب بولاية ورقلة	47
الفرع الثالث : إجراءات الرقابة العامة بمديرية الضرائب بولاية ورقلة	50
المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها	72
اولا : مناقشة النتائج	72
ثانيا: عرض النتائج	73
خلاصة الفصل	74
الخاتمة	76
المراجع	78

قـــــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01/01	أهم العقوبات المقررة حسب نوع المخالفة	20
02/01	العقوبات المالية	21
03/01	العقوبات المطبقة على التصريحات الجبائية	22
04/01	خصائص جودة التصريحات الجبائية	26

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01/01	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	5
الشكل رقم 02/01	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	6
الشكل رقم 03/01	الهيكل التنظيمي لميديرية كبرى الضرائب	7
الشكل رقم 04/01	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	8
الشكل رقم 05/01	الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب	8
الشكل رقم 06/01	الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب	9
الشكل رقم 07/01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ولاية ورقلة	46

قائمة الإختصارات

الرمز	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
DRV	**Direction des Recherches et Vérifications**	مديرية الأبحاث والمراجعات
DIW	**Direction de Wilaya des Impôts**	المديرية الولائية للضرائب
DGE	**Direction des Grandes Entreprises**	مديرية كبرى الضرائب
CDI	**Centre Des Impôts**	مركز الضرائب
RDI	**Recette Des Impôts**	قباضة الضرائب
IDI	**Inspection Des Impôts**	مفتشية الضرائب
IRG	**Impôt sur le Revenu Global**	ضريبة على الدخل الاجمالي
IBS	**Impôt sur les Bénéfices des Sociétés**	ضريبة على عائدات الشركات
TVA	**Taxe sur la Valeur Ajoutée**	الرسم على القيمة المضافة
TAP	**Taxe sur l'Activité Professionnelle**	الضريبة على النشاط المهني
IFU	**Impôt Forfaitaire Unique**	الضريبة الجزافية الوحيدة
BNC	**Bénéfices Non Commerciaux**	الضريبة على أرباح الشركات

المقدمة

توطئة

تُعد الجباية من الركائز الجوهرية التي تقوم عليها الدول الحديثة، باعتبارها المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الحكومات في تمويل ميزانياتها، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وقد أصبحت مختلف الدول، لا سيما النامية منها، تولي أهمية متزايدة لتحسين نظمها الجبائية، عبر تطوير آليات التحصيل والمراقبة، وضمان عدالة وفعالية النظام الجبائي، بما يسهم في تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة. وفي هذا السياق، تبرز **الرقابة الجبائية** كأداة فعالة من أدوات تحسين النظام الجبائي من خلال تعزيز مصداقية التصريحات الجبائية، والحد من الممارسات غير القانونية كالغش والتهرب الضريبي.

لقد شهدت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول، سلسلة من الإصلاحات الجبائية خلال العقود الأخيرة، كان من أبرزها تبني مبدأ التصريح الحر، الذي يمنح المكلف بالضريبة حرية ومسؤولية التصريح بمداخيله ونشاطاته دون تدخل مباشر من الإدارة الجبائية. غير أن هذا النظام، وإن كانت له مزايا في تبسيط الإجراءات وتحسين علاقة الإدارة بالمكلف، إلا أنه يُحتّم وجود آليات رقابية صارمة لضمان صحة ودقة هذه التصريحات. ومن هنا تنبع **أهمية الرقابة الجبائية كآلية لضبط وتعزيز جودة التصريحات الجبائية.**

تعد **جودة التصريحات الجبائية** عاملاً أساسياً في تحقيق العدالة الجبائية وفعالية التحصيل الضريبي. فكلما كانت التصريحات المقدمة من المكلفين دقيقة، وشاملة، وموثوقة، كلما تمكنت الإدارة الجبائية من أداء مهامها بفعالية، ومن ثم تعزيز الحصيلة الجبائية العامة. ولهذا، فإن تفعيل الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها، سواء كانت شكلية، معمقة، أو شاملة، يُسهم في الكشف عن التصريحات غير المطابقة للواقع، ويعمل على تصحيحها، وتحفيز المكلفين على الالتزام الطوعي بالقوانين الجبائية.

انطلاقاً من هذه الأهمية، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان" :**دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية**"، وتهدف إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين جودة التصريحات ومدى فاعلية الرقابة الجبائية، مع التركيز على الحالة التطبيقية لمديرية الضرائب لولاية ورقلة كنموذج ميداني. وقد تمحورت الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة حول السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ما مفهوم الرقابة الجبائية وما هي أشكالها؟
- ما المقصود بالتصريحات الجبائية، وما هي أنواعها؟

- ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تعزيز التصريحات الجبائية للمكلفين؟
- ما هي مختلف إجراءات الرقابة الجبائية المعتمدة من طرف مديرية الضرائب بورقلة؟ وما مدى فعاليتها في تعزيز جودة التصريحات الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

- الرقابة الجبائية تمثل الية فعالة لحماية المال العام من خلال متابعة أداء المكلفين ومنع التجاوزات المالية .
- تساهم الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها بشكل كبير في الكشف عن المخالفات والاخطاء المسجلة في تصريحات المكتتبة من قبل المكلفين بالضريبة التي يكون الهدف منها التهرب من دفع الضرائب
- التصريحات الجبائية تساهم بشكل كبير على التحصيل الضريبي

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، والمتمثلة فيما يلي:

1. إبراز أهمية تحسين جودة الرقابة الجبائية داخل الإدارة الضريبية، باعتبارها مدخلًا أساسيًا لتوسيع الوعاء الجبائي وتحسين مردودية التحصيل الضريبي.
2. تشخيص واقع الرقابة الجبائية وتحليل دورها الفعّال في مكافحة مختلف أشكال الغش والتهرب الضريبي، من خلال آليات الفحص والتدقيق المعتمدة.
3. التحقق من مدى تأثير الرقابة الجبائية على التزام المكلفين من خلال فحص طبيعة تصريحاتهم الجبائية، ومدى دقتها ومصداقيتها في ظل إجراءات الرقابة المعتمدة

أهمية الدراسة : تكمن اهمية هذه الدراسة في ابراز دور التصريح الجبائي وأثره بالنسبة لكل من الادارة الجبائية و المكلفين بالضريبة, حيث يساهم في تحسين الكفاءة و الشفافية وذالك من خلال فعالية الرقابة التي تمارس عليها

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين متكاملين، وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

- **المنهج الوصفي** :استخدم من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، وذلك من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بالرقابة الجبائية، وتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، ، إلى جانب التطرق إلى موضوع التصريحات الجبائية من حيث تعريفها و ذكر أنواعها وأهميتها.
- **المنهج التحليلي** :تم توظيفه في الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم تحليل حالة واقعية على مستوى مديرية الضرائب لولاية ورقلة، بهدف تقييم فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

أساب اختيار الموضوع : تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى عدة اعتبارات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.الرغبة الشخصية في التعمق في أحد الجوانب التطبيقية المرتبطة بالتخصص في المجال الجبائي، وذلك من خلال دراسة أداة فعّالة من أدوات الإدارة الجبائية، وهي الرقابة الجبائية، لما لها من دور محوري في ضبط النظام الضريبي.

2. أهمية الرقابة الجبائية في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية، باعتبارها وسيلة أساسية للحد من التهرب الضريبي وضمان الامتثال الطوعي

3. السعي إلى دراسة الواقع العملي للرقابة الجبائية وتحليل أثرها المباشر في تحسين جودة التصريحات الجبائية، وذلك من خلال الوقوف على مدى فاعلية آليات المراقبة الحالية وتحديد أوجه القصور واقتراح سبل تطويرها بما يخدم المصلحة الجبائية العامة

اطار الدراسة

- الاطار المكاني : تم اختيار مديرية الضرائب لولاية ورقلة نظراً لخصوصياتها التنظيمية والإدارية، وارتباطها الوثيق بموضوع الرقابة الجبائية

الاطار الموضوعي : وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة:

- تناول الإطار النظري للرقابة الجبائية من حيث المفهوم، الأساس القانوني والتنظيمي، وأشكال الرقابة.
- المفاهيم المتعلقة بالتصريحات الجبائية، أنواعها، العقوبات المترتبة عن الإخلال بها، وجودة المعلومات الجبائية.
- تحليل دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية، مع التركيز على مؤهلات المراقب الجبائي وآليات العمل المطبقة في الواقع الميداني.

الإطار الزماني: تم تطبيق الدراسة العملية في شهر ماي 2025

صعوبات الدراسة:

- **ندرة المراجع والمصادر** المتعلقة بموضوع التصريحات الجبائية على وجه الخصوص.
- **قلة المعلومات** حول الممارسات الميدانية للرقابة الجبائية، بسبب الطابع السري للمعاملات داخل المؤسسات الجبائية في الجزائر.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم مساهمة أكاديمية وعملية في فهم وتقييم دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات، على أمل أن تساهم نتائجها في تطوير النظام الجبائي الجزائري، وتعزيز فعاليته في تحقيق العدالة والشفافية والالتزام الضريبي.

الفصل الاول: الادبيات

النظرية و التطبيقية

تمهيـــــــد

تُعد الرقابة الجبائية أداة رئيسية لضمان احترام المكلفين بالضريبة لالتزاماتهم القانونية، وهي عنصر جوهري في تحقيق الفعالية والعدالة داخل النظام الجبائي. ففي ظل التحول إلى نظام التصريح الذاتي، أصبحت الإدارة الجبائية تعتمد بشكل متزايد على آليات الرقابة للتحقق من صحة التصريحات الضريبية ومطابقتها للواقع الاقتصادي لأنشطة المكلفين.

ونظراً للدور المتزايد للرقابة في تعزيز جودة التصريحات الجبائية والرفع من فعالية التحصيل الضريبي، تزايدت أهمية تطوير أساليبها وتقنيات تنفيذها، بما يتلاءم مع تعقيد المعاملات الاقتصادية وتطور البيئة المحاسبية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة مفهوم الرقابة الجبائية، أنواعها، آلياتها، ودورها الحيوي في تعزيز جودة التصريحات الجبائية وتعزيز الشفافية المالية.

المبحث الأول : الادبيات النظرية حول الرقابة و التصريحات الجبائية

المطلب الأول: الاطار النظري للرقابة الجبائية

الفرع الاول : ماهية الرقابة الجبائية

أولا : تعريف الرقابة الجبائية :

الرقابة الجبائية هي "مجموع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتأكد من مدى صحة التصريحات الجبائية التي يقدمها المكلف بالضريبة، ومدى التزامه بالقوانين والتنظيمات الجبائية، وذلك من خلال فحص الوثائق والمحاسبة، سواء في مقرات الإدارة أو في مقر المؤسسة الخاضعة للرقابة." [1]

وتُعد **الرقابة الجبائية** إحدى أدوات الرقابة المالية التي تهدف الدولة من خلالها إلى التأكد من مدى التزام المكلفين بأداء واجباتهم الضريبية وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها، بما يحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي ويُسهم في تعزيز كفاءة التحصيل

إلى أن الرقابة الجبائية تمثل آلية فعالة لحماية المال العام من خلال متابعة أداء المكلفين ومنع التجاوزات المالية، مما يعزز الانضباط داخل الأجهزة الحكومية. من جانبه، يؤكد عبد المنعم فوزي أن الرقابة الجبائية تُعد أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، حيث تُمكّن الدولة من الكشف عن حالات التهرب الضريبي، وتضمن التطبيق السليم للقوانين، الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: أهداف الرقابة الجبائية

أهداف الرقابة الجبائية متعددة، وتتمثل بشكل عام في ضمان التزام المكلفين بالضريبة بأداء ما عليهم من واجبات ضريبية وفقًا للتشريعات المعمول بها. وفيما يلي أهم أهداف الرقابة الجبائية:

1. **ضمان الالتزام الضريبي**

   الرقابة تهدف إلى التأكد من أن المكلفين يؤدون الضرائب المستحقة عليهم طبقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

[1] - بن عبو و عبد القادر .**الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص. 45.

2. **مكافحة التهرب الضريبي**

تعمل الرقابة على كشف أساليب التحايل والتهرب، مما يساعد على زيادة الحصيلة الضريبية.

3. **تحقيق العدالة الضريبية**

من خلال معاملة المكلفين بطريقة متساوية، والحد من الفروقات الناتجة عن التهرب أو التجنب الضريبي.

4. **زيادة الإيرادات العامة للدولة**

الرقابة الجبائية تساهم في تحصيل الضرائب بشكل أفضل، مما يرفع من موارد الدولة المالية.

5. **تحسين ثقة المواطنين في النظام الضريبي**

من خلال التأكد من شفافية وعدالة الإجراءات، مما يعزز ثقافة الطاعة الضريبية.

6. **توفير معلومات دقيقة لصانع القرار**

الرقابة تسهم في تجميع وتحليل بيانات المكلفين، مما يدعم السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

الفرع الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

تتمتع الإدارة الجبائية بإطار تنظيمي يُعنى بتنظيم عملية الرقابة على العناصر الخاضعة للضريبة. ومع ذلك، فإن هذا الإطار يحتاج إلى دعم قانوني يضمن حماية التصرفات التي يقوم بها الأعوان أثناء تأدية مهامهم. لهذا السبب، أصبحت الإدارة الجبائية، بالاستناد إلى التشريعات الجبائية، مطالبة بوضع مجموعة من النصوص القانونية التي تُضفي الشرعية على ممارستها لحقوقها في مجال الرقابة.

أولا: **الهيئات المخولة قانونيًا بالرقابة الجبائية :**

تُعد الرقابة الجبائية إحدى الآليات الأساسية لضمان فعالية النظام الجبائي وتحقيق العدالة الضريبية، وقد أناط المشرّع الجزائري هذه المهمة بجملة من الهيئات الرسمية التي تتمتع بصلاحيات قانونية وتنظيمية تمكّنها من أداء مهامها بكفاءة[1].

1. مديرية الأبحاث و المراجعات DRV

جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، تنحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية، بالإضافة إلى سد منافذ التهرب الضريبي و استرجاع حقوق الخزينة العمومية، كما تسند لهذه المديرية مهمة

[1] - سوداني فاطمة ،**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية** ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، 2014.

الرقابة الجبائية بتوفر شرط مستوى الأعمال للأربع سنوات الأخيرة محل التدقيق على أن يتجاوز 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات و رقم أعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

يحتوي الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث و المراجعات التابعة للمديرية العامة للضرائب على أربع مديريات فرعية على المستوى المركزي و ثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01/01: الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث و المراجعات[1]

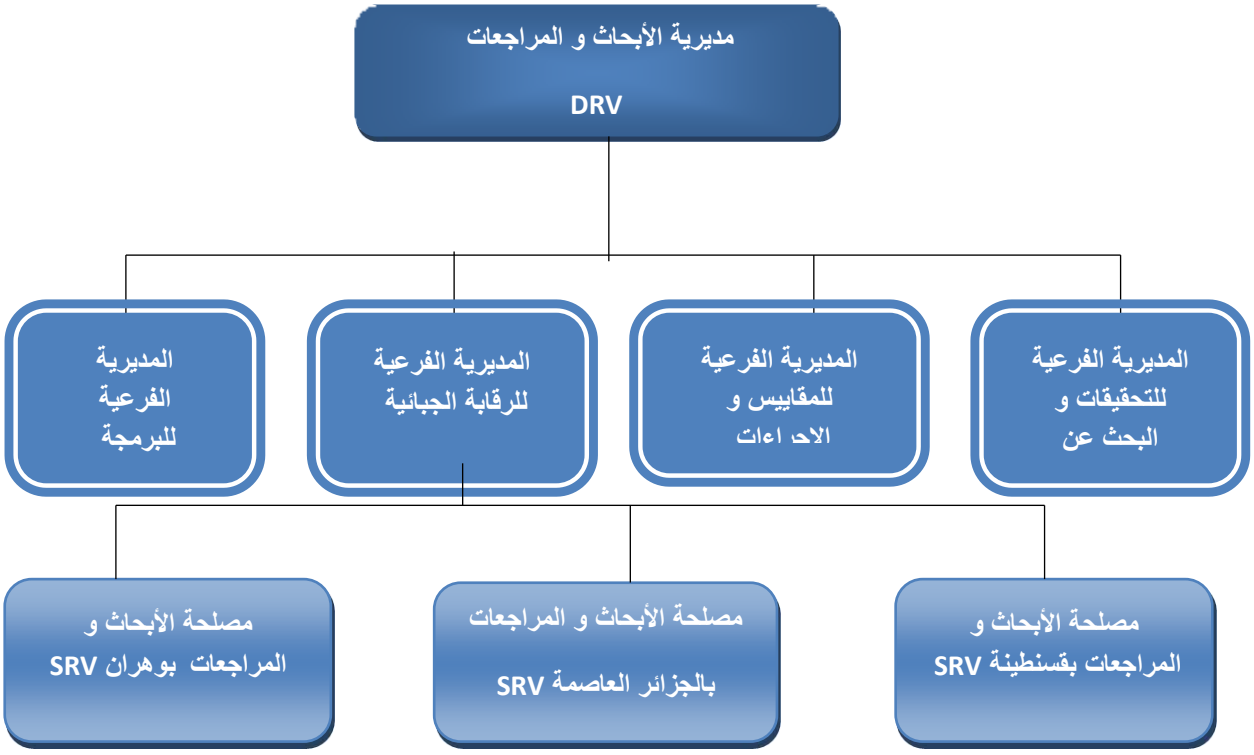

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

1.المديرية الولائية للضرائب(DIW)

هي مديرية ولائية على المستوى المحلي تعد أعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية بالنسبة للسلم الإداري، تضم هذه المديرية خمس مديريات فرعية؛ المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية المكلفة بالمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التي تعد من أهم هذه المديريات لكونها مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، كما أنها مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من طرف

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

مديرية الأبحاث و المراجعات و التي تكون في إقليم الولاية، بشرط أن يكون المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية محققين رقم أعمال سنوي أقل من 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات و رقم أعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

الشكل رقم 02/01 : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب[1]

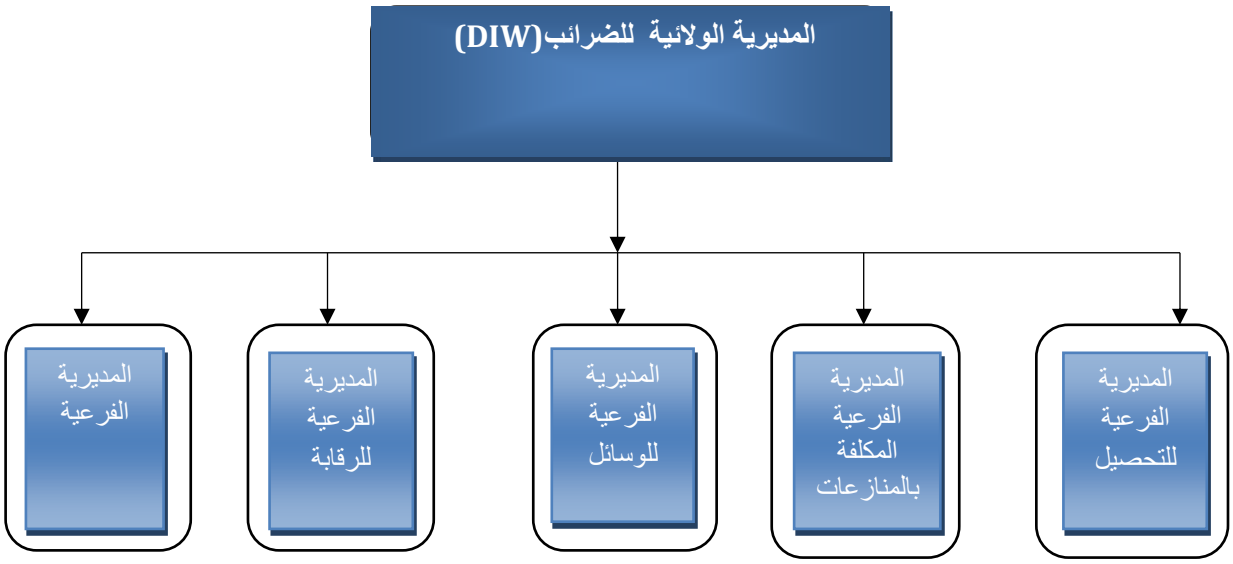

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

1.مديرية كبريات المؤسسات DGE :

تعد من الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية لها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام، من تحديد الوعاء إلى التحصيل و حتى الرقابة و المنازعات، المكلفين بالضريبة و الخاضعين لهذه المديرية هم مختلف الشركات العاملة في مجال المحروقات و الشركات بمختلف طبيعتها القانونية التي تساوي أو يفوق رقم أعمالها السنوي 10.000.000 دج . من أهم أهدافها التحكم الجيد في تسيير الملفات الجبائية المهمة.

أما الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03/01 : الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

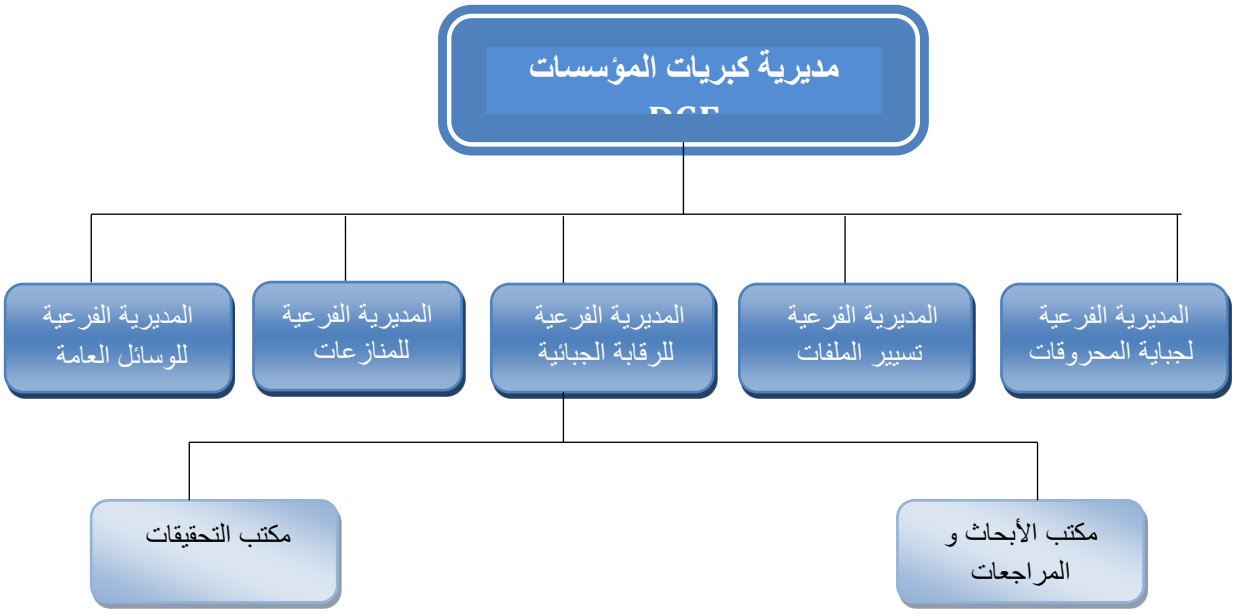

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

1.مركز الضرائب CDI :

وهي مصلحة تنفيذية على مستوى المحلي والمختصة حديثا بالرقابة الجبائية، مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، تتكفل بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم اعمالهم السنوي 10.000.000 دج بالاضافة الى المهن الحرة، يختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء الى تحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحياته، ونظرا لقرب تواجد مراكز الضرائب للمكلفين فلها عدة مهام على كل المستويات.

و يتضمن الهيكل التنظيمي لهذا المركز ما يلي:

الشكل رقم 04/01 : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

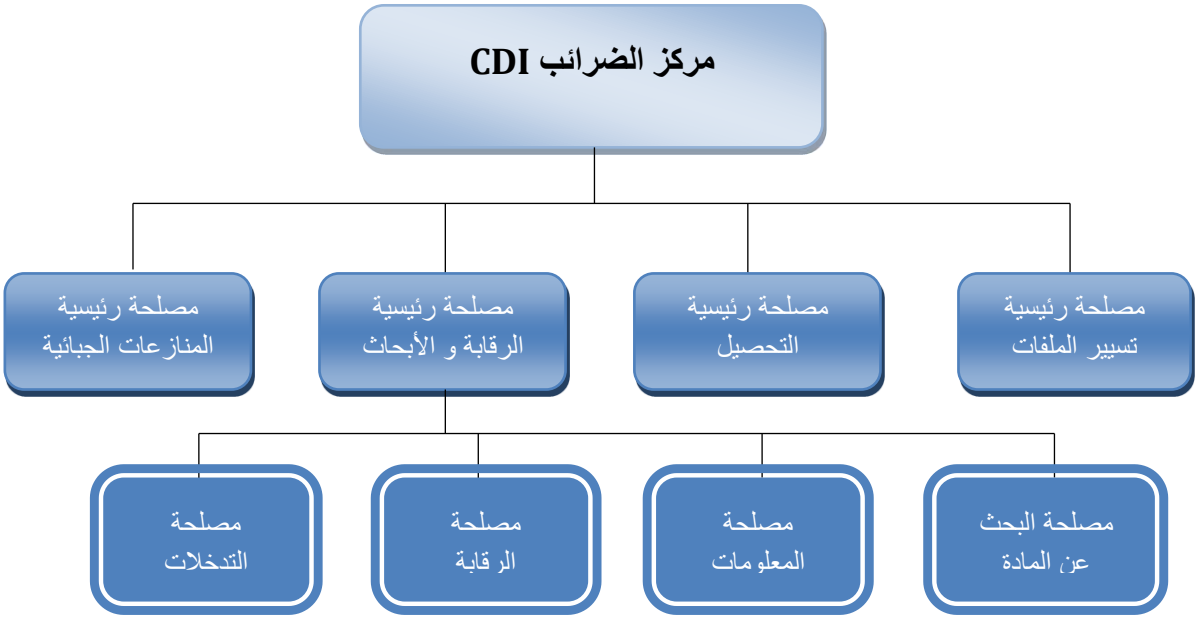

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

1.قباضات الضرائب RDI:

تتكفل قباضات الضرائب خصوصا بجداول الضرائب و سندات القبض و تحصيل الضريبة، و يمكنها زيادة على ذلك التسيير المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع و التنظيم المعمول بهما.

تنقسم مصالح التحصيل إلى قسمين هما قباضة تحصيل الضرائب، و قباضة التسيير المالي للبلديات و القطاعات الصحية.

الشكل رقم 05/01 : الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب[1]

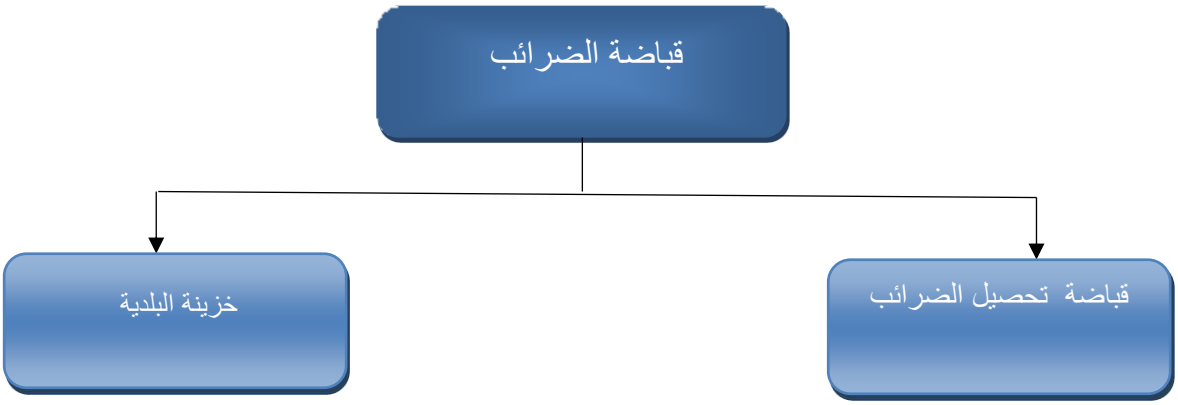

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

2. مفتشيات الضرائب IDI:

هي مفتشية لها علاقة مباشرة بالمكلفين بالضريبة، حيث تتولى مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث و جمع المعلومات الجبائية و استغلالها و مراقبة التصريحات و إصدار الجداول الضريبية و كشوفات العائد و تنفيذ عمليات التسيير.

تتضمن مفتشيات الضرائب مصلحة جباية المؤسسات و المهن الحرة، مصلحة جباية مداخيل الأشخاص الطبيعيين، مصلحة الجباية العقارية و مصلحة التدخلات كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 06/01 : الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

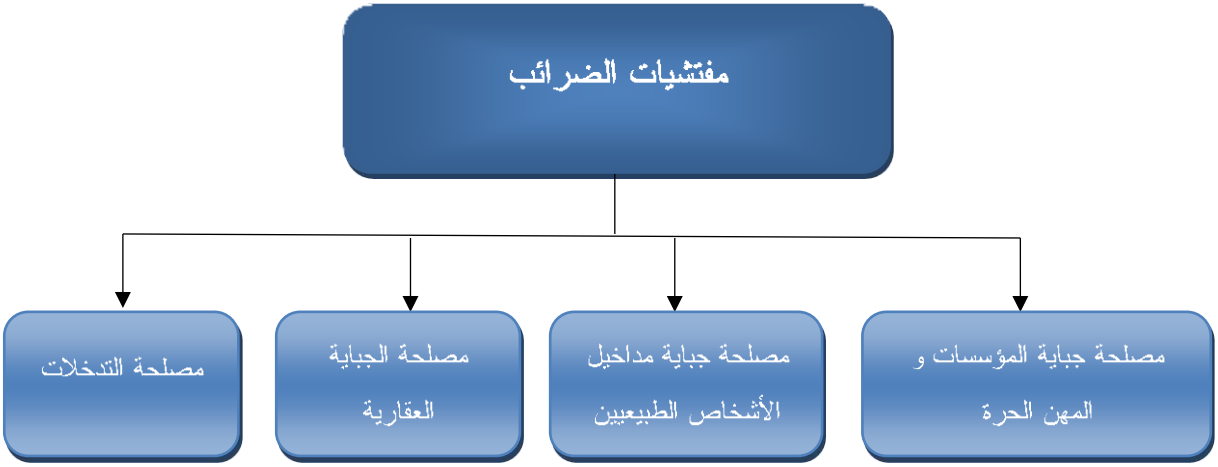

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20[1]

ثانيا: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات التي تعتمدها الإدارة الضريبية للتأكد من صحة التصريحات الجبائية ومدى احترام المكلفين بالضريبة للقوانين الضريبية. وتُمارس الرقابة الجبائية عبر وسائل قانونية متنوعة، تهدف إلى ضمان تحصيل الضرائب بشكل عادل وفعّال، ومكافحة التهرب الضريبي.

فيما يلي **الوسائل القانونية للرقابة الجبائية:**

حرصا على تطبيق القانون أنشأ المشرع الجزائري عدة وسائل قانونية للحرص على الرقابة الجبائية لتوجيه أعوان الإدارة الجبائية و كذا حماية حقوق المكلفين و نذكر من هذه الوسائل مايلي[2]:

1.الرقابة المكتبية (الفحص المكتبي)

- تُمارَس داخل مكاتب الإدارة الضريبية.
- تعتمد على مقارنة التصريحات الجبائية التي يقدمها المكلف بالضريبة مع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة، مثل:
  - الإقرارات السابقة.
  - التصريحات المودعة من طرف أطراف أخرى (مثل الزبائن أو الموردين).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20

[2] - القانون الجبائي العام والخاص –د. *أحمد شوقي بن حمودة*

- المعلومات البنكية أو العقارية.

2.الرقابة الميدانية (الفحص في عين المكان)

- تُنفذ مباشرة في مقر المؤسسة أو مكان نشاط المكلف بالضريبة.
- تُمكن من الاطلاع على السجلات المحاسبية والفواتير ومختلف الوثائق.
- تهدف إلى التحقق من مطابقة المحاسبة الممسوكة للواقع الاقتصادي.
- تتم عادة بعد إشعار المكلف بالضريبة، ولها آجال قانونية محددة.

3.الرقابة الجبائية المعمقة(أو التدقيق الجبائي)

- هي رقابة شاملة تغطي جميع الضرائب المفروضة على المكلف خلال فترة معينة.
- تُمكّن من تحليل شامل للحسابات المالية والمعاملات.
- تُعد من أهم الوسائل لمكافحة التهرب الضريبي والاحتيال.

4.الرقابة عبر الجهات الثلاثة

- تستند إلى تبادل المعلومات بين الإدارة الضريبية و:
  - البنوك.
  - السلطات الجمركية.
  - السجل التجاري.
  - الإدارات العمومية الأخرى.
- الهدف هو كشف التصريحات غير المطابقة للواقع.

5.طلب المعلومات

- من حق الإدارة الضريبية طلب معلومات أو وثائق إضافية من المكلف بالضريبة أو من الغير.
- يجب أن تكون هذه الطلبات مبررة قانونياً وتحترم آجال الرد.

6.التحقيق في مصدر الثروة أو النفقات

- يُستخدم عندما تكون النفقات أو مظاهر الثراء لا تتناسب مع التصريحات الجبائية.

- يُطلب من المكلف إثبات مصدر تلك الأموال أو الممتلكات.

7.الوسائل التقنية والرقمية

- استخدام أنظمة المعلومات وتحليل البيانات.(Big Data)
- الرقابة الإلكترونية عبر الفواتير الرقمية وأنظمة الفوترة الموحدة.
- الربط التلقائي بين قواعد البيانات.

يتمتع أعوان الإدارة الجبائية بعدة حقوق قانونية تخول لهم أداء مهامهم الرقابية والإدارية بكفاءة وفعالية، وذلك وفقًا لما تنص عليه القوانين الجبائية والتنظيمات ذات الصلة. من بين هذه الحقوق، نجد حق الفحص والتحقيق الذي يُخول لهم مراجعة التصريحات والمستندات المحاسبية للمكلفين بالضريبة، سواء داخل مكاتب الإدارة أو عبر زيارات ميدانية، وهو ما نصت عليه المواد من 18 إلى 38 من قانون الإجراءات الجبائية.

كما يملكون حق الاطلاع على المعلومات من أطراف ثالثة، مثل البنوك والمتعاملين الاقتصاديين، للتحقق من صحة التصريحات، استنادًا إلى المادة 38 من نفس القانون. بالإضافة إلى ذلك، يحق لهم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين، كفرض الغرامات أو إحالة القضايا إلى العدالة، حسب ما ورد في المواد 111 إلى 113 من القانون المذكور.

وباعتبارهم موظفين عموميين، يتمتع هؤلاء الأعوان أيضًا بالحقوق المهنية المنصوص عليها في القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، كالحماية القانونية والتكوين المستمر والحق في الترقية. كما يستفيدون من التوجيهات المنصوص عليها في "ميثاق المكلف بالضريبة" الصادر عن المديرية العامة للضرائب، والذي يعزز العلاقة التشاركية بين الإدارة والمكلفين. ومن بين المصادر المعتمدة: قانون الإجراءات الجبائية ، القانون الأساسي للوظيفة العمومية، وميثاق المكلف بالضريبة .

ثالثا: الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة

يتمتع المكلفون بالضريبة بعدة **ضمانات قانونية** تهدف إلى حمايتهم من التعسف وضمان شفافية وعدالة المعاملات الجبائية، وذلك وفقًا لما تنص عليه التشريعات الجبائية الوطنية و"ميثاق المكلف بالضريبة". من بين أبرز هذه الضمانات:

حق الإعلام والإشعار

يحق للمكلف أن يُعلَم بكل إجراء جبائي يخصه، بما في ذلك تاريخ الفحص، مضمونه، وأسبابه. ولا يجوز للإدارة الجبائية مباشرة الفحص دون إشعار رسمي[1].

1. **حق الرد والتعقيب**

يحق للمكلف الرد على نتائج الفحص الجبائي وتقديم ملاحظاته قبل إصدار أي تعديل نهائي في التصريحات[2].

2. **حق الطعن الإداري والقضائي**

يمكن للمكلف الطعن في القرارات الجبائية، سواء إدارياً أمام لجان الطعن أو قضائياً أمام الجهات المختصة[3].

3. **حق السرية**

تلتزم الإدارة الجبائية بسرية المعلومات التي يقدمها المكلف، ولا يجوز استخدامها إلا لأغراض ضريبية أو بموجب إذن قانوني[4].

4. **الضمان ضد التعسف**

لا يجوز فرض ضرائب أو غرامات دون وجود نص قانوني صريح، كما يحق للمكلف التظلم في حال ثبوت تعسف من طرف الإدارة[5].

5. **الحق في الحصول على وصل وتصريح**

يحق لكل مكلف أن يحصل على وصل أو إثبات قانوني يفيد بتقديمه التصريح الجبائي أو بدفعه للضريبة في الآجال القانونية[6].

[1] – قانون الإجراءات الجبائية – المادة 19، ص12.

[2] – قانون الإجراءات الجبائية – المادة 41، ص 25.

[3] – قانون الإجراءات الجبائية – المواد من 73 إلى 93، ص 47/38.

[4]–مبدأ السر المهني في القانون الجبائي، المادة 103 من قانون الإجراءات الجبائية،ص 51.

[5] – ميثاق المكلف بالضريبة – المديرية العامة للضرائب، ص6.

[6] – ميثاق المكلف بالضريبة – المديرية العامة للضرائب، ص9.

رابعا: أشكال الرقابة الجبائية ومجالات تطبيقها

تتنوع الرقابة الجبائية من حيث **أشكالها وطرق ممارستها** تبعًا لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة المكلف بالضريبة. وتنقسم هذه الرقابة إلى نوعين أساسيين :**الرقابة على الوثائق والرقابة الميدانية**.

1. **الرقابة على الوثائق (الفحص المكتبي)**
وهي رقابة داخلية تقوم بها الإدارة الجبائية من خلال تحليل التصريحات والوثائق المقدمة من طرف المكلف. الهدف منها التأكد من صحة البيانات الواردة دون تنقل إلى مقر النشاط[1].
2. **الرقابة الميدانية (الفحص في عين المكان)**
تتمثل في انتقال أعوان الضرائب إلى مقر النشاط أو مكان الاحتفاظ بالمستندات، وذلك لفحص الوثائق المحاسبية ومطابقتها مع الواقع الميداني[2].
3. **الرقابة المعمقة للوضعية الجبائية العامة للمكلف**
وهي رقابة أكثر شمولاً تُطبق غالبًا على كبار المكلفين أو في حالات الاشتباه، حيث تشمل دراسة الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمكلف ومقارنة نمط معيشته مع مداخيله المصرح بها[3].

مجالات تطبيق الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية تتعدد مجالات تطبيقها وفقًا للضرائب المختلفة والظروف التي يتعين على الإدارة الجبائية التعامل معها. تتوزع هذه المجالات بين فحص وتدقيق التصريحات الجبائية، التحقيق في التهرب الجبائي، والقيام بالرقابة الميدانية على الأنشطة الاقتصادية للمكلفين. فيما يلي أهم مجالات تطبيق الرقابة الجبائية:

1. **الرقابة على التصريحات الجبائية**
تهدف إلى التحقق من صحة التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين. يشمل ذلك فحص التصريحات المتعلقة بالضرائب مثل الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ، الضريبة على الشركات(IBS) ، والرسم على القيمة المضافة.(TVA)[4]
2. **التحقيق في التهرب الجبائي**
يتم تطبيق الرقابة الجبائية عند الاشتباه في وجود تهرب ضريبي من خلال وسائل متعددة مثل عدم

[1] - قانون الإجراءات الجبائية – المادة 14 ، ص10.
[2] - قانون الإجراءات الجبائية – المواد 20 إلى 25، ص من 13 إلى 15.
[3] - ميثاق المكلف بالضريبة –ص 12.
[4] - قانون الإجراءات الجبائية – المواد 14 و 19 ، ص 10-12

التصريح بالضرائب، تقديم معلومات مضللة، أو عدم دفع الضرائب المستحقة. تشمل الرقابة إجراء تحقيقات دقيقة تتضمن مقارنة البيانات المقدمة مع الواقع الميداني[1].

3. **الرقابة على النشاط التجاري**

يتم تطبيق الرقابة على الأنشطة التجارية للمكلفين بالضريبة لضمان الالتزام بالنظام الجبائي. يشمل ذلك فحص الدفاتر المحاسبية والوثائق التجارية ومقارنتها مع تصريحات المكلفين[2].

4. **الرقابة على الدخل الفردي**

تشمل الرقابة الجبائية على الأفراد، وتستهدف التأكد من تطابق مداخيلهم مع ما يتم التصريح به. وتُستخدم هذه الرقابة في حالات الاشتباه أو عندما لا تتطابق مستويات المعيشة مع الدخل المصرح به[3].

5. **الرقابة على المؤسسات الكبيرة والمجموعات الاقتصادية**

يتم تطبيق الرقابة الجبائية على المؤسسات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم الإدارة الجبائية بفحص التقارير المالية والأنشطة المحاسبية لتقييم مدى الالتزام بالضريبة المفروضة على أرباح الشركات[4].

6. **الرقابة على العقارات**

تشمل الرقابة الجبائية العقارية فحص الممتلكات العقارية وحقوق الملكية لتقييم الضريبة العقارية والضريبة على الأرباح الناجمة عن الإيجارات[5].

7. **الرقابة على المزايا الضريبية**

تتم الرقابة على المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين بالضريبة لضمان عدم التلاعب أو استغلال المزايا الضريبية بشكل غير قانوني[6].

---

[1]- قانون الإجراءات الجبائية – المادة 45، ص 30.

[2]- ميثاق المكلف بالضريبة – الصفحة 15.

[3]- قانون الإجراءات الجبائية – المادة 29، ص 18.

[4]- ميثاق المكلف بالضريبة – ص 20.

[5]- قانون الإجراءات الجبائية – المادة 55، ص 40.

[6]- قانون الإجراءات الجبائية – المواد 60-65، ص 45-50.

الفرع الثالث : ماهية التصريحات الجبائية

أولا: تعريف التصريحات الجبائية

يمكننا تعريف التصريح الجبائي على أنه:

البيان الذي يُقدّمه المكلف بالإدارة الجبائية، والذي يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاطه الاقتصادي والمالي، بهدف تحديد الوعاء الضريبي المستحق عليه".

أو "العملية التي يُقدّم من خلالها المكلف بالضريبة بياناً رسمياً إلى الإدارة الجبائية، يتضمن جميع المعطيات المالية المتعلقة بنشاطه الاقتصادي، وذلك في الآجال المحددة قانوناً، بهدف تحديد الوعاء الضريبي المستحق".[1]

يُبرز هذا التعريف أهمية التصريح الجبائي كأداة أساسية في النظام الضريبي، حيث يُمكّن الإدارة الجبائية من جمع المعلومات اللازمة لتحديد الالتزامات الضريبية للمكلفين بدقة وشفافية.

ثانيا: أهمية التصريحات الجبائية

للتصريحات الجبائية أهمية كبيرة لكل من الادارة الضريبية و المكلفين و تكمن أهميتها في النقاط التالية[2]:

1. **الأساس القانوني لتحديد الالتزامات الضريبية** :تُعدّ التصريحات الجبائية الوسيلة التي يُفصح من خلالها المكلف بالضريبة عن معلوماته المالية، مما يُمكّن الإدارة الجبائية من تحديد الوعاء الضريبي المستحق.
2. **تعزيز الشفافية والامتثال الضريبي** :تُساهم التصريحات الجبائية في تعزيز مبدأ الشفافية، حيث يُقدّم المكلف بيانات دقيقة حول نشاطه الاقتصادي، مما يُعزز من ثقته في النظام الضريبي ويُشجعه على الامتثال الطوعي.
3. **أداة للرقابة والتدقيق** :تُعتبر التصريحات الجبائية مرجعًا أساسيًا لمصالح الرقابة الجبائية، حيث تُستخدم في عمليات الفحص والتدقيق للتأكد من صحة المعلومات المقدمة وكشف أي تلاعب أو تهرب ضريبي.

[11] - محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة، الجزائر، 2008، ط4، ص14.

[2] - قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، ورقلة ،2013، ص50/49.

4. **تحقيق العدالة الجبائية** :من خلال التصريحات الجبائية، يُمكن للإدارة الجبائية تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي بين المكلفين، بناءً على قدرتهم الحقيقية على الدفع.

ان جودة التصريحات الجبائية تعتمد بشكل كبير على دقة المعلومات المقدمة من قبل المكلف، وعلى فعالية نظام المراجعة الجبائية في التحقق من هذه المعلومات.

ثالثا : أنواع التصريحات الجبائية و عقوبات مخالفة التصريحات

أ: أنواع التصريحات الجبائية

تتعدد التصريحات الجبائية تبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي، ونظام الضريبة المعتمد، وطبيعة المكلف بالضريبة . وفيما يلي تفصيل لأهم أنواع التصريحات الجبائية، كما ورد في الأدبيات الجبائية المعاصرة.

1.التصريح برقم الأعمال(Déclaration du chiffre d'affaires)

يتضمن مجموع الإيرادات المحققة خلال فترة معينة دون خصم المصاريف.

المعنيون به :الخاضعون للضريبة على النشاط المهني (TAP) والضريبة على القيمة المضافة.(TVA)

الدورية :شهري أو فصلي حسب رقم الأعمال.

الهدف :حساب الضريبة على المضافة (TVA) أو الضريبة الجزافية الوحيدة.(IFU)

القيمة

2. التصريح بالنتائج أو الأرباح(Déclaration du résultat fiscal)

يُقدَّم عند نهاية السنة المالية، ويشمل الحسابات الختامية الأرباح والخسائر والميزانية.

المعنيون به :الخاضعون لنظام الربح الحقيقي.

الهدف :احتساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو الضريبة على الدخل الإجمالي . (IRG)

3.التصريح بالأجور والرواتب(Déclaration des traitements et salaires)

بيان يقدمه أرباب العمل يوضح فيه الأجور المدفوعة والاقتطاعات الضريبية.

الدورية :شهرية وسنوية.

الهدف :حساب الضريبة على الدخل المقتطعة من الأجور.(IRG/Salaire)

4.التصريح بالمداخيل العقارية(Déclaration des revenus fonciers)

يخص الإيرادات الناتجة عن تأجير أو بيع العقارات.

المعنيون به :ملاك العقارات المؤجرة أو المباعة.

الدورية :سنوي.

5.التصريح بالاستثمار أو التجهيزات(Déclaration des immobilisations)

يُقدم بخصوص شراء الأصول الثابتة أو معدات الإنتاج.

الهدف :احتساب الاهتلاكات والامتيازات الجبائية المرتبطة بالاستثمار.

6.التصريح بالمداخيل المهنية للمهن الحرة

يُقدم من طرف المهنيين (أطباء، محامين...) لخاضعين للضريبة على الدخل غير التجاري.

الهدف :حساب الضريبة على الدخل.(BNC)

1. **التصريح المعدل أو الاستثنائي**

يُقدَّم التصريح المعدل أو الاستثنائي لتصحيح وضعية جبائية سابقة بسبب خطأ أو إغفال.

وفقًا للمادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجزائر، يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد اكتتاب **التصريح بالوجود** (نموذج ج رقم 8) خلال ثلاثين (30) يومًا من بدء نشاطهم .يُقدَّم هذا التصريح إلى مفتشية الضرائب المختصة بمكان المقر المهني للمكلف .

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 183 على التزامات خاصة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يمتلكون مؤسسة مستقرة في الجزائر ويمارسون نشاطًا مثل الدراسات أو المساعدة التقنية لصالح مؤسسات عمومية أو إدارات عامة أو جماعات محلية .يجب على هؤلاء الأشخاص اكتتاب التصريح بالوجود خلال الشهر الموالي لتوقيع عقد الدراسة أو المساعدة التقنية .كما يتعين عليهم إبلاغ مفتش الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال بمكان فرض الضريبة، عن طريق رسالة موصى عليها مرفقة بإشعار بالاستلام، بنسخة من العقد خلال الشهر الذي يلي إقامتهم بالجزائر .أي تعديل أو حكم إضافي للعقد يجب إبلاغ المفتش به خلال عشرة (10) أيام من إدراج.

تُعفى من هذا الالتزام المؤسسات الأجنبية التي تقوم من الخارج بعمليات خاضعة للضريبة وفقًا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 7 من قانون الرسم على رقم الأعمال .في هذه الحالة، يتولى الشريك الجزائري (الزبون) إرسال نسخة من العقد الرئيسي وأي عقود إضافية محتملة وفقًا للأشكال والآجال نفسها .

ب :أنواع و أشكال العقوبات المطبقة على التصريحات الجبائية وفقًا للتشريع الجزائري

أنواع المخالفات:

العقوبات الجبائية المطبقة على التصريحات تختلف باختلاف نوع المخالفة المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة، وتندرج ضمن إطار الردع القانوني لضمان الامتثال الجبائي. وفيما يلي تفصيل لأهم **العقوبات المتعلقة بالتصريحات الجبائية** وفقًا للتشريع الجبائي الجزائري:

1. **عدم تقديم التصريح في الآجال القانونية (التصريح المتأخر)**

وفقًا للمادتين 21من قانون المالية 2024 و 17من قانون المالية 2025:

- زيادة على الضريبة المستحقة:
  - 10%إذا تأخّر التصريح لمدة شهر واحد أو أقل.
  - 20%إذا كان التأخير بين شهر واحد وشهرين.
  - 25%إذا تجاوز التأخير شهرين

بقرار من المادة 282 مكرر7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (تعديلات 2025):

- غرامات مالية ثابتة إذا كان التصريح متأخرًا:
  - 2,500دج للتأخير ≥شهر.
  - 5,000دج للتأخير <شهر و≥شهرين.
  - 10,000دج للتأخير <شهري

2. .**الامتناع عن التصريح كليًا (التصريح غير المودَع)**

- **العقوبة:**
  - غرامة مالية إضافية قد تصل إلى **25%إلى 100% من مبلغ الضريبة المستحقة** حسب جسامة الفعل.
  - إجراء التقدير الضريبي من طرف الإدارة الجبائية دون الرجوع إلى المكلف.
  - إمكانية المتابعة الجزائية في حال ثبوت نية التهرب.

3. **التصريح الكاذب أو المضلل (تقديم بيانات مغلوطة)**

- **العقوبة:**
- تشمل استخدام فواتير مزورة أو بيانات محاسبية مغلوطة للإضرار بالمال العام: يعاقب عليها بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وغرامة مالية كبيرة (مرتبطة بنفس المواد 303 و36 من قانون الإجراءات الجبائية).

4. **عدم تقديم التصريح المعدل بعد طلب الإدارة**

- إذا طلبت الإدارة من المكلف تعديل أو تصحيح تصريحاته ولم يمتثل:
  - يُطبق عليه **تقدير جبائي إجباري**.
  - فرض غرامات جزافية.
  - تعليق بعض الامتيازات الجبائية الممنوحة له سابقًا.

5. **التصريح بالوجود غير المودع (مخالفة المادة 194 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)**

- **العقوبة:**
- كل شخص خاضع للضريبة لم يُقدّم التصريح بالوجود داخل الآجال القانونية (30 يومًا من بداية النشاط)، يتعرض لعقوبة مالية قدرها **30,000دج**".

ملاحظات عامة:

- **العقوبات قابلة للتخفيف** في حال الاستجابة الطوعية للمكلف أو التصحيح التلقائي قبل تدخل الإدارة.
- في حالة **العود أو التكرار**، تتضاعف العقوبات وفقًا للقانون.
- يمكن للإدارة اللجوء إلى القضاء للمطالبة بتحصيل الغرامات والضرائب المستحقة.

يوضح الجدول التالي أهم العقوبات المقررة حسب نوع المخالفة.

جدول رقم 01/01 : أهم العقوبات المقررة حسب نوع المخالفة[1]

نوع المخالفة	العقوبة المالية / الإدارية	النص القانوني (المادة)	ملاحظات
عدم تقديم التصريح في الآجال القانونية	زيادة 10% + غرامة 500 2–000 10 دج حسب مدة التأخير	**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** (تعديل 2025/2024): المادة 192، 194، 282 مكرر 7	**في حال عدم تقديم التصريح بعد استلام إشعار رسمي ومضى 30 يومًا:** • تُطبّق زيادة تصل إلى **35%**
الامتناع الكلي عن التصريح	غرامة من 25% إلى 100%من الضريبة المستحقة + تقدير جبائي إداري	المادة 303 لمدونة الضرائب + المادة 36 من إجراءات جبائية	بنى عليها **متابعة قضائية** جزائية، استنادًا إلى **المادتين 303 و36**، معتبرة السلوك "مناورة تدليسية
التصريح الكاذب أو المضلل	غرامة من 25% إلى 100%من الفارق في التصريح	المادة 303 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري	حبس 1–5 سنوات + غرامات مالية، قد تصل إلى مصادرة
عدم تقديم التصريح المعدل بعد طلب الإدارة	تقدير جبائي إجباري + غرامات إضافية	المادة 172 مكرر	إمكانية تعليق بعض الامتيازات الجبائية

[1] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

عدم التصريح بالوجود (تصريح G8)	غرامة **30,000 دج**	المادة 194 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	احتمال تصنيفك كمتهرب ضريبي في حال استمرار الإهمال

المصدر : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

أنواع العقوبات المطبقة على التصريحات الجبائية

❖ **أولاً: العقوبات المالية(Pénalités pécuniaires)**

وهي الأكثر شيوعاً وتتمثل في فرض غرامات نقدية مباشرة على المكلف في الحالات التالية:

جدول رقم 02/01: العقوبات المالية[1]

نوع المخالفة	الغرامة المطبقة	النص القانوني (المادة)
عدم التصريح في الآجال المحددة	5000دج شهرياً للتصريحات الشهرية، و25000 دج سنوياً	المادة 282 مكرر 7 من قانون الضرائب المباشرة
التصريح الناقص أو الخاطئ	من 25% إلى 100% من المبلغ غير المصرح به	المادة 303 من قانون الضرائب المباشر
الامتناع عن التصريح كلياً	غرامة من 25% إلى 100% من الضريبة المستحقة + تقدير جبائي	المادة 303 + المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية
التصريح بعد إعذار	غرامة إضافية على كل يوم تأخير	المادة 194 مكرر والمادة 282 مكرر 9 من قانون الضرائب

[1] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

المصدر : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

❖ **ثانيًا: العقوبات الإدارية(Sanctions administratives)**

تصدرها الإدارة الجبائية دون اللجوء للقضاء، وتشمل:

- التقدير الجبائي الإجباري (الإدارة تقدّر الضريبة من تلقاء نفسها).
- تعليق الامتيازات الجبائية (إعفاءات، تخفيضات...).
- الحرمان من بعض الوثائق الإدارية (شهادة الامتثال الضريبي، أو التسجيل التجاري).

❖ **ثالثًا: العقوبات الإجرائية(Sanctions procédurales)**

وتتعلق بإجراءات المساءلة والمراقبة، مثل:

- فرض الرقابة الجبائية التلقائية على المكلف.
- استدعاء المكلف لتبرير تصريحاته.
- إلزامه بتقديم الوثائق في آجال قصيرة.

❖ **رابعًا: العقوبات الجزائية(Sanctions pénales)**

وهي أشد أنواع العقوبات، وتُطبق عند ثبوت التهرب أو الغش الجبائي، مثل:

- المتابعة القضائية (جنحة التهرب الضريبي).
- الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات (حسب جسامة الجريمة الجبائية).
- غرامات مالية تصل إلى 500.000 دج أو أكثر.

ملاحظة :في حالات التصحيح التلقائي من طرف المكلف، قد تُخفف أو تُلغى بعض هذه العقوبات حسب تقدير الإدارة الجبائية[1] (المادة 173 مكرر من قانون الضرائب المباشرة).

كما تنقسم العقوبات المطبقة على التصريحات الجبائية في الجزائر إلى أربع فئات رئيسية، تختلف باختلاف طبيعة المخالفة والوسائل القانونية المستخدمة لمعالجتها.

[1] - المادة 173 مكرر من قانون الضرائب المباشرة

جدول رقم 03/01: العقوبات المطبقة على التصريحات الجبائية[1]

نوع العقوبة	الوصف / الحالات المطبقة	أمثلة أو ملاحظات	النص القانوني (المادة)
العقوبات المالية	غرامات مالية تُفرض مباشرة على المكلف عند الإخلال بالتصريح أو تقديم بيانات خاطئة أو ناقصة.	-غرامة 25000 دج عن التصريح السنوي المتأخر -غرامة بين 25% و 100%من الضريبة غير المصرح بها.	قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (خاصة المواد: 194 مكرر، 282 مكرر، 303)
العقوبات الإدارية	إجراءات تتخذها الإدارة الجبائية بدون اللجوء إلى القضاء، تهدف إلى تقييد بعض الامتيازات.	-تقدير جبائي إجباري -تعليق الإعفاءات الجبائية -الحرمان من وثائق إدارية.	قانون الإجراءات الجبائية (المواد 36، 54، 61...).
العقوبات الإجرائية	مرتبطة بإجراءات الرقابة الجبائية، وتهدف إلى إلزام المكلف بالشفافية والتعاون.	-استدعاء المكلف لتبرير تصريحاته -طلب تقديم الوثائق خلال مهلة قصيرة.	قوانين المالية لسنة 2020، 2023، 2025.
العقوبات الجزائية	عقوبات جنائية تُفرض عند ثبوت التهرب الضريبي أو التزوير أو الغش.	-متابعة قضائية -الحبس من شهر إلى 3 سنوات -غرامات تصل إلى 500.000دج.	قوانين المالية لسنة 2020، 2023، 2025.

المصدر : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

[1] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

الفرع الرابع : جودة التصريحات الجبائية

تُعد جودة التصريحات الجبائية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الضريبة التصريحي، حيث تشكل التصريحات الوسيلة التي يعبّر من خلالها المكلف بالضريبة عن نشاطه المالي والاقتصادي تجاه الإدارة الجبائية. غير أن فعالية هذا النظام تبقى رهينة بمدى دقة وشفافية واكتمال المعلومات المصرح بها، وهو ما يطلق علية"جود التصريح الجبائي

وتكمن أهمية هذه الجودة في قدرتها على ضمان التقدير العادل للوعاء الضريبي، والحد من حالات الغش والتهرب، وتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية. وبالتالي، فإن تعزيز جودة التصريحات الجبائية لا يمثل مجرد هدف تنظيمي، بل هو ضرورة اقتصادية وإدارية لضمان فعالية السياسة الجبائية.

أولا: تعريف جودة التصريحات الجبائية

جودة التصريحات الجبائية تشير إلى مدى صحة، دقة، وشفافية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة في تصريحاته، بما يضمن الامتثال للتشريعات الجبائية السارية .تُعد جودة التصريحات عاملًا حاسمًا في تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، وتساهم في تحسين الحصيلة الضريبية وتقليل الفجوة الجبائية.

"مدى صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة، حيث تعمل المراجعة الجبائية على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي واكتشاف المخالفات والتجاوزات المرتكبة بهدف دفع المكلفين إلى التصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخيل التي يحققونها[1] .

هذا التعريف يبرز أهمية المراجعة الجبائية كأداة لضمان جودة التصريحات، من خلال التحقق من صحة البيانات المقدمة والكشف عن أي مخالفات أو تجاوزات .

تؤكد الدراسات على أن جودة التصريحات الجبائية تعتمد بشكل كبير على دقة المعلومات المقدمة من قبل المكلفين، وأن المراجعة الجبائية تلعب دوراً محورياً في تعزيز هذه الجودة من خلال الكشف عن الأخطاء والتجاوزات.

تُعتبر جودة التصريحات الجبائية مؤشراً حيوياً على مدى التزام المكلفين بالضريبة بالتشريعات الجبائية، وتعكس فعالية النظام الجبائي في الدولة .تلعب المراجعة والتدقيق الجبائي دوراً محورياً في تعزيز هذه الجودة من خلال الكشف عن الأخطاء والتجاوزات، مما يساهم في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام الضريبي.

[1] – هدهود حدة، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية:** دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تبسة، مذكرة تخرج ماستر،2020

ثانيا: خصائص جودة التصريحات الجبائية

خصائص جودة معلومات التصريحات الجبائية تُعد ضرورية لضمان فعالية النظام الجبائي، إذ ترتبط مباشرة بقدرة الإدارة الضريبية على التقدير الصحيح للضرائب المستحقة. فيما يلي **أبرز الخصائص** التي تُميز جودة المعلومات الجبائية الواردة في التصريحات[1]:

1. **الدقة:(Exactitude)**

تعني أن المعلومات الواردة في التصريحات يجب أن تعكس الوضع المالي الحقيقي لنشاط المكلف دون تضخيم أو تقليل. فمثلاً، يجب أن تُدرج الإيرادات والمصاريف بشكل مطابق للواقع المحاسبي دون تقديرات مبالغ فيها أو ناقصة.

2. **الاكتمال:(Exhaustivité)**

تُعد التصريحات الجيدة تلك التي تشمل كل العناصر المطلوبة قانونًا، مثل جميع أنواع المداخيل، النفقات، الأجور، الاستثمارات... إلخ. أي إغفال لمعلومة جوهرية قد يؤدي إلى تضليل الإدارة الجبائية.

3. **الشفافية:(Transparence)**

يجب أن تكون المعلومات المعروضة واضحة وسهلة الفهم وخالية من التعقيدات غير الضرورية، مما يتيح للإدارة الجبائية تتبع مصدر كل رقم أو معلومة بسهولة.

4. **القابلية للتحقق:(Vérifiabilité)**

يشترط أن تكون البيانات المدونة قابلة للمراجعة من خلال مستندات داعمة مثل الفواتير، الكشوف البنكية، الوثائق المحاسبية الرسمية. وهذا يضمن إمكانية التأكد من صحة ما تم التصريح به.

5. **الملاءمة:(Pertinence)**

لا تقتصر جودة التصريح على صحة البيانات، بل أيضًا على مدى ارتباطها بالهدف الجبائي. فالمعلومات المقدمة يجب أن تكون ذات علاقة مباشرة بالنشاط الجبائي الخاضع للرقابة أو التقييم.

6. **الحيادية:(Objectivité)**

يجب أن تُعد التصريحات بروح مهنية وأمانة دون انحياز، وبعيدًا عن أي نية للتهرب أو التلاعب. فالمعلومات المقدّمة ينبغي أن تكون مبنية على معايير موضوعية.

[1] - محمد عباس محرزي، *اقتصاديات الجباية والضرائب*، دار هومة، الجزائر، 2008، ص. 101–103.

7. **الاستمرارية:(Continuité)**

التصريحات الجبائية يجب أن تُقدم بشكل منتظم ومستمر وفق الآجال الدورية التي يفرضها القانون (شهرية، فصلية، سنوية). الانقطاع في تقديم التصريحات يُعد إخلالًا بجودة الالتزام الجبائي.

8. **الزمنية:(Temporalité)**

يعني ذلك احترام الآجال القانونية في تقديم التصريحات، لأن حتى التصريح الصحيح يفقد قيمته إذا تم تقديمه بعد الأجل القانوني، ما يُعرض المكلف لعقوبات وغرامات.

و يمكن تلخيص هذا في الجدول التالي:

جدول رقم 04/01: خصائص جودة التصريحات الجبائية[1]

الخاصية	الشرح
الدقة(Exactitude)	يجب أن تعكس التصريحات الجبائية المعلومات الحقيقية لنشاط المكلف دون مبالغة أو نقص.
الاكتمال(Exhaustivité)	تتضمن جميع العناصر المالية الخاضعة للضريبة، مثل الإيرادات، النفقات، الأجور، الممتلكات.
الشفافية(Transparence)	تُقدّم المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة للإدارة الجبائية دون غموض أو تعقيد غير مبرر.
القابلية للتحقق (Vérifiabilité)	يجب أن تكون المعلومات قابلة للمراجعة أو التدقيق من خلال مستندات وفواتير وسجلات محاسبية.
الملاءمة(Pertinence)	المعلومات يجب أن تكون ذات صلة بالموضوع الجبائي وتُستخدم فعليًا في التقدير الضريبي.
الحيادية(Objectivité)	تُقدّم المعلومات دون تحيّز أو نية للتضليل، وتعكس الواقع المالي بدقة.

[1] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

الاستمرارية(Continuité)	يتم تقديم التصريحات بصفة دورية ومنتظمة حسب الآجال المحددة قانونًا.
الزمنية(Temporalité)	المعلومات تُقدَّم في الوقت المناسب، داخل الآجال القانونية المعتمدة.

المصدر : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

بالاضافة الى الخصائص السابقة هناك خصائص عامة والتي ينبغي على معلومات التصريح أن تتضمنها:[1]

- الموثوقية أو المصداقية: بحيث تمتاز المعلومات بالحيادية والقابلية للتحقيق.
- الإفصاح الكامل والشفافية: حتى تكون المعلومات متاحة أمام المستخدمين.
- قابلية المعلومات للفهم ليتمكن المستخدمين من الاستفادة منها بشكل تام.
- الدقة: وتعني التجنب الاخطاء في المعلومات والحد منها.
- الثبات أو التماثل أي استخدام نفس الطرق والاساليب في قياس وتوصيل المعلومات من فترة إلى أخرى.

ثالثا: العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

تُعد جودة التصريحات الجبائية نتاجًا لتكامل مجموعة من العناصر التنظيمية والتقنية والبشرية .وفيما يلي أبرز العناصر التي تسهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية [2]

1. **التسيير الجبائي الفعال:**
   يُشير إلى إدارة الشؤون الضريبية للمؤسسة بطريقة استراتيجية تهدف إلى الامتثال للقوانين الضريبية والاستفادة من الامتيازات المتاحة، مما ينعكس إيجابًا على جودة التصريحات المقدمة.
2. **الامتثال للقوانين والأنظمة الضريبية:**
   الالتزام الدقيق بالتشريعات الضريبية يضمن تقديم تصريحات صحيحة ومكتملة، ويقلل من احتمالات الأخطاء أو التجاوزات.

[1] - طارق عبد العال حماد، *تحليل القوائم المالية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 53.

[2] - صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص. 128–117.

3. **الاستفادة من الامتيازات الضريبية:**

التعرف على الحوافز والإعفاءات الضريبية المتاحة والاستفادة منها بشكل قانوني يعزز من دقة التصريحات ويعكس فهماً عميقًا للنظام الضريبي.

4. **الرقابة والمراجعة الجبائية:**

تُعد المراجعة الجبائية أداة مهمة للتحقق من صحة ودقة المعلومات المقدمة في التصريحات، وتساعد في تصحيح الأخطاء وتحسين جودة البيانات.

5. **التكوين والتأهيل المستمر للموظفين:**

تدريب العاملين في المجال الضريبي على المستجدات والتغييرات في القوانين والأنظمة يساهم في رفع كفاءة إعداد التصريحات.

6. **تبني نظم معلومات محاسبية متطورة:**

استخدام تقنيات حديثة في تسجيل ومعالجة البيانات المالية يضمن دقة وسرعة في إعداد التصريحات الجبائية.

7. **الشفافية والوضوح في تقديم المعلومات:**

تقديم معلومات واضحة ومفهومة في التصريحات يسهل عملية التقييم من قبل الإدارة الضريبية ويعزز من مصداقية المؤسسة.

الفرع الخامس : التصريحات الجبائية الإلكترونية

شهدت الإدارة الجبائية في الجزائر، على غرار العديد من الدول، تحولاً رقمياً مهماً في إطار تحسين فعالية النظام الجبائي وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ويُعدّ نظام التصريح الجبائي الإلكتروني أحد أبرز مظاهر هذا التحول. يهدف هذا النظام إلى استبدال الطريقة التقليدية في التصريح (الورقي) بطريقة رقمية تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، من خلال البوابات الإلكترونية الرسمية التي تتيح تقديم التصريحات ومتابعتها عن بُعد.

أولاً: مفهوم التصريح الجبائي الإلكتروني

التصريح الجبائي الإلكتروني هو العملية التي يتم بموجبها تقديم المكلف لضريبته بطريقة رقمية عبر الإنترنت، من خلال ملء النماذج الخاصة بالتصريحات على المنصة الإلكترونية للإدارة الجبائية، في الآجال القانونية المحددة، مع إمكانية الحصول على وصل إلكتروني كدليل على القيام بالتصريح.

ثانياً: أهداف التصريح الإلكتروني

يرمي التصريح الإلكتروني إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

- تقليص التكاليف الزمنية والمادية المرتبطة بالتصريحات الورقية.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المكلفين.
- تعزيز فعالية الرقابة الآنية على التصريحات.
- التقليل من حالات الغش والتصريح الكاذب.
- تحسين شفافية المعاملات الجبائية.

ثالثا: مزايا التصريحات الإلكترونية:

- سرعة المعالجة واستلام الوصل إلكترونياً.
- تقليل الأخطاء البشرية عند إدخال البيانات.
- تخفيض الزيارات للإدارة الجبائية.
- أرشفة آلية للتصريحات وسهولة الرجوع إليها.

رابعا: واقع التصريحات الإلكترونية في الجزائر

قامت المديرية العامة للضرائب في الجزائر بإطلاق منصات إلكترونية مخصصة لاستقبال التصريحات الجبائية، مثل موقع JIBAYATIC ، حيث أصبحت المؤسسات الكبرى والمتوسطة مُلزمة بالتصريح إلكترونياً، في حين أُتيح للمؤسسات الصغيرة والأشخاص الطبيعيين الولوج التدريجي لهذا النظام.

رغم هذه الجهود، لا يزال التطبيق يواجه جملة من التحديات، أهمها ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المكلفين، وصعوبات تقنية تتعلق بالبنية التحتية للمعلوماتية، خاصة في بعض المناطق الداخلية.

خامسا: التحديات والصعوبات:

- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق.
- عدم إلمام بعض المكلفين بتقنيات التصريح الإلكتروني.
- الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني لحماية المعطيات.

سادسا : العلاقة بين التصريحات الإلكترونية والرقابة الجبائية:

التصريحات الإلكترونية تسهّل عمل المصالح الجبائية في ما يلي:

- إجراء الرقابة البعدية بسرعة ودقة.

- الكشف عن التناقضات والأخطاء بشكل آلي.
- استخراج إحصائيات دقيقة لدعم اتخاذ القرار في مجالات الرقابة والتحصيل.

سابعا: أثر التصريحات الإلكترونية على الرقابة الجبائية

تُعتبر التصريحات الإلكترونية أداة فعالة في يد الإدارة الجبائية للقيام برقابة أكثر دقة وسرعة، إذ تُمكن من معالجة البيانات بشكل آلي واكتشاف التناقضات أو الأخطاء المحتملة، مما يُسهم في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، سواء كانت مكتبية أو ميدانية، مع تقليص مدة المعالجة وتحسين استهداف الفئات التي يحتمل تهربها من الالتزام الجبائي.

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية و ضبط جودة التصريحات الجبائية

يُعد نظام التصريح الضريبي الذاتي من الأنظمة المعتمدة في أغلب التشريعات الجبائية الحديثة، حيث يُمنح المكلف حرية التصريح بعناصر دخله ونشاطه الاقتصادي، في مقابل التزامه بالصدق والدقة في تقديم هذه المعلومات. غير أن هذا النظام يبقى عرضة للانحرافات، سواء عن قصد أو نتيجة للجهل أو الإهمال، وهو ما يخلق ضرورة موضوعية لتفعيل الرقابة الجبائية كآلية لضبط جودة التصريحات.

فالرقابة الجبائية لا تقتصر على اكتشاف الأخطاء والمخالفات، بل تتجاوز ذلك إلى وظيفة تصحيحية وتوجيهية تهدف إلى رفع مستوى الامتثال الجبائي وتحسين نوعية البيانات المصرح بها. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في ظل تعدد الأنشطة الاقتصادية وتزايد تعقيد العمليات المحاسبية، مما يتطلب تدخلًا رقابيًا منتظمًا ومهنيًا.

الفرع الاول: أهمية الرقابة الجبائية في ضبط جودة المعلومات المصرح بها

تلعب الرقابة الجبائية دورًا محوريًا في ضمان مصداقية النظام الضريبي، خاصة في ظل اعتماد الجزائر، مثل العديد من الدول، على مبدأ التصريح الذاتي. وفي هذا السياق، تكتسي الرقابة أهمية بالغة باعتبارها الأداة التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية للتحقق من مدى دقة واكتمال المعلومات الواردة في التصريحات الجبائية، وبالتالي الكشف عن أي حالات نقص، أو تحريف، أو تلاعب في البيانات المالية.

وتُسهم الرقابة في تحسين جودة المعلومات المصرح بها من خلال عدة جوانب، أبرزها[1]:

[1] - فاتن طرشي، **الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2019، ص. 45–47.

- ردع المكلفين عن تقديم بيانات غير دقيقة، نتيجة إدراكهم لاحتمال خضوعهم للفحص أو المراجعة.
- تصحيح الأخطاء والتجاوزات، سواء كانت عمدية أو غير مقصودة، ما يرفع من درجة المطابقة بين التصريح والواقع.
- تعزيز الامتثال الطوعي، من خلال تحفيز المكلفين على تقديم معلومات دقيقة لتفادي الغرامات والعقوبات.
- تحسين التحصيل الجبائي، نتيجة التقليل من فجوة التهرب الضريبي الناجمة عن تصريحات غير دقيقة.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الرقابة في تكوين قاعدة بيانات موثوقة، تُستخدم في التحليل الجبائي، والتخطيط المالي، وصياغة السياسات الضريبية المستقبلية. ولهذا، فإن الرقابة الجبائية ليست فقط أداة للردع، بل وسيلة إصلاح وتوجيه لضبط جودة التصريحات وضمان نزاهة النظام الجبائي ككل.

الفرع الثاني: مدى مساهمة مؤهلات المراقب الجبائي في تعزيز جودة التصريحات الجبائية

تُعد مؤهلات المراقب الجبائي من العوامل الحاسمة التي تؤثر على جودة التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين بالضريبة .فكلما زادت كفاءة وخبرة المراقب، زادت قدرته على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في التصريحات، مما يساهم في تعزيز الشفافية والامتثال الضريب.[1]

أبرز المؤهلات التي تؤثر على جودة التصريحات الجبائية:

1. **المعرفة القانونية والجبائية :**تمكن المراقب من فهم وتطبيق القوانين والأنظمة الضريبية بشكل دقيق.
2. **الخبرة المحاسبية :**تساعد في تحليل البيانات المالية والتصريحات الجبائية بشكل فعال.
3. **المهارات التحليلية :**تمكن المراقب من تقييم المخاطر واكتشاف التلاعبات المحتملة في التصريحات.
4. **التدريب المستمر :**يضمن مواكبة التغيرات في القوانين والأنظمة الضريبية، مما يعزز من فعالية الرقابة.
5. **الحيادية والنزاهة :**تضمن تقديم تقييمات موضوعية للتصريحات الجبائية دون تحيز.

من خلال تعزيز هذه المؤهلات، يمكن للمراقب الجبائي أن يلعب دوراً فعالًا في تعزيز جودة التصريحات الجبائية، مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتقليل حالات التهرب الضريبي.

[1] - قاسم محمد عبد الله، المدقق الداخلي الضريبي و مكلف ضريبة الدخل و العلاقة بينهما، مجلة القادسية، 2006، المجلد 8، العدد 4، ص207.

الفرع الثالث: الرقابة الجبائية آلية لتعزيز جودة التصريحات الجبائية

تُعد الرقابة الجبائية من الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لضمان نزاهة وفعالية النظام الضريبي القائم على التصريح الذاتي. ففي ظل منح المكلفين الحرية في تقدير التزاماتهم الضريبية بأنفسهم، تظهر الحاجة الملحة إلى رقابة لاحقة تُسهم في تعزيز جودة التصريحات المقدمة. وتتمثل الرقابة الجبائية في مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة ودقة واكتمال المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين، سواء عبر الفحص المكتبي أو التدقيق الميداني[1].

تسهم الرقابة الجبائية في **تعزيز جودة التصريحات** من خلال[2]:

- **الكشف عن الأخطاء والتجاوزات** سواء كانت ناتجة عن سوء فهم أو عن نية متعمدة للتهرب.
- **تصحيح الوضعيات الجبائية** عبر إلزام المكلفين بتقديم تصريحات معدلة دقيقة تعكس واقع نشاطهم الاقتصادي الحقيقي.
- **تعزيز ثقافة الالتزام الطوعي** عبر ترسيخ قناعة لدى المكلفين بأن أي تلاعب سيتم اكتشافه ومعاقبته.
- **تحسين جودة المعلومات المحاسبية** بما ينعكس إيجابًا على دقة التقدير الضريبي وتقليص الفجوة الجبائية.

كما أن الرقابة الجبائية تساهم في بناء قاعدة بيانات موثوقة تُستند إليها الإدارة الجبائية في تحليل المخاطر وصياغة السياسات الجبائية المستقبلية. ومن ثَم، فإن تفعيل الرقابة الجبائية بشكل منهجي وفعّال يُعد ضرورة لضمان جودة التصريحات الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين.

المبحث الثاني : عرض الدراسات السابقة

يشكّل الاطلاع على الدراسات السابقة أساسًا علميًا مهمًا يثري الإطار النظري للدراسة الحالية، ويساعد على تحديد موقعها ضمن البحوث السابقة. ومن خلال مراجعة عدد من البحوث والمذكرات ذات الصلة بموضوع الرقابة الجبائية وجودة التصريحات، تم التوصل إلى مجموعة من الأعمال الأكاديمية التي عالجت الموضوع من زوايا مختلفة، سواء من حيث التركيز على الرقابة الجبائية كآلية ردعية، أو من خلال دراسة التصريح الجبائي التقليدي والإلكتروني، أو بتحليل أثر الرقابة على مكافحة التهرب والغش الجبائي.

المطلب لأول : عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

[1] - فاتن طرشي، *الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية*، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص. 45،47.

[2] - قحموش سمية، *دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية*، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2021، ص. 40–42.

1. دراسة **وصيف فايزة خير الدين (2021)** تناولت دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز فعالية الرقابة.

هدفت هذه الدراسة إلى اثبات عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى الملام بالمفاهيم وأساسيات متغريات الدراسة من حيث ألمهية في دراسة جانب الإدارة المالية في الجزائر والذي يعترب شري ان الحياة مبنظومته الجبائية من خلال التركيز على الأدبيات في عامل النظام الجبائي ، لذلك وجب علينا ضرورة الحفاظ عليه من عمليات التهرب والتملص من أداءه، بغية الحفاظ على أموال خزينة الدولة بضمان مورد و مصدر متويل ثابت، وهذا يكون بطريقة أسلوب الرقابة الجبائية بآلية الإدارة الإلكترونية، وقد تم اعداد أداة مساعدة على الدراسة تتمثل يف استبانة مكونة من أربعة محاور أساسية، تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 180 فردا يعملون تحت وظيفة الرقابة الجبائية ضمن المديرية الجهوية للضرائب ولاية ورقلة، و بعد مجع وتفريغ االستبيان في البرنامج االحصائي spssبهدف التحليل، توصلت الدراسة إلى جمموعة من النتائج حول كيفية اعتماد العصرنة كآلية لتحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، وكانت أهم النتائج هي وجود أثر فعال لدور الإدارة الإلكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية، و اعتبار عصرنة الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة بما يفرض علينا التوجه حنو تبين مشروع الحكومة الإلكترونية مما يساهم في تحقيق الشفافية والعمل على ارساء مبادئ الحوكمة وبالتالي ضرورة تفعيل العصر نة ضرورة حتمية ما أجل اصالح النظام الجبائي الجزائري .

2. دراسة **فلة محتال وأحمد بساس (2020)** لتسلّط الضوء على أثر التصريح الإلكتروني على الرقابة الشكلية .

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية، ومفاهيم عن الرقابة الجبائية الشكلية مع التركيز على أهم إيجابياتها وسلبياتها، وقد حاولت الدراسة الاطلاع على مجموعة من الآراء والتوقعات حول أثر تطبيق نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية في الرقابة الجبائية الشكلية، أين تمت الاستعانة على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، وقد وزع على إطارات الضرائب، محاسبين معتمدين وأكاديميين مختصين في الجباية، وبعد تحليل النتائج خلصنا إلى أنه بتطبيق نظام التصريح الإلكتروني ستتعزز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية من جهة وتتلاشى سلبياتها من جهة أخرى

3. دراسة **سوداني فاطمة (2014)** التي بحثت فعالية الرقابة الجبائية في تحسين التصريحات وزيادة الإيرادات الجبائية .

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي تهدف إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية من أجل تحسين من جودة التصريحات الجبائية ، تم اختيار الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية أدرار من خلال مجموعة من الاجراءات و الاحصائيات للرقابة الجبائية ، و قد تم التوصل إلى أن الرقابة الجبائية تحدث نوعا من التحسينات على جودة التصريحات الجبائية، و بالتالي زيادة الحصيلة الجبائية

4. دراسة **قحموش سمية (2013)** التي تناولت موضوع دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

هدفت الدراسة لاستكشاف العلاقة بين المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، حيث تشكل المراجعة الجبائية عاملا هاما ضمن النظام الضريبي التصريحي في قدرتها على إدارته بعدالة وإنصاف، وجودة التصريح تبنى على مدى صحة ودقة المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة. إن إستراتيجية المراجعة الجبائية تعمل على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي وكشف وردع حالات عدم الالتزام، كذلك إن التأكيد على تطوير نظام المراجعة الجبائية المقابل لتصريحات المكلفين والمعلومات والحسابات التي يقدمونها بحيث يكون موجه وشامل لنسبة كافية من المكلفين يعمل على اكتشاف المخالفات المرتكبة بهدف دفعهم للتصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن الدخول التي يحققونها، وتم اختبار ذلك وفقا لدراسة تقويمية لنتائج المراجعة الجبائية بالإضافة إلى دراسة إستبيانية لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة، وقد تم التوصل من خلالها إلى أن المراجعة الجبائية لها دور ايجابي في تحسين جودة التصريح الجبائي من حيث أن برنامج المراجعة الجبائية وخاصة الفعال وما يتوفر عليه المراجع الجبائي من مؤهلات علمية وعملية ودقة عمليات المراجعة الجبائية، تمكن من تشجيع المكلفين على أن تكون تصريحاتهم بالضريبة صحيحة ودقيقة وهذا من شانه زيادة الإيرادات الضريبية.

5. دراسة ولهـــي بوعلام (2004) **أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الجبائية واسترجاع الحقوق الضريبية الضائعة. وقد تناولت المذكرة

الإطار النظري للتهرب الضريبي وأسبابه، بالإضافة إلى أدوات وأساليب المراجعة الجبائية، مع التركيز على العوامل التي تؤثر في مردوديتها. خلصت الدراسة إلى أن تحسين كفاءة المراجعة الجبائية، من حيث تأهيل الإطارات، استعمال التقنيات الحديثة، وتطوير نظام الانتقاء، يسهم بفعالية في تقليص حجم التهرب الضريبي وزيادة العائدات الجبائية.

المطلب الثاني: استعراض الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

1. دراسة * Katia sayoud, siham yahia Mécanisme de préparation des déclaration fiscales dans une entreprise économique. Mémoire de master spécialisé finance d'entreprise université mouloud mammere tizi ouzou 2022_2023

تتمحور المذكرة حول موضوع: "آلية إعداد ومعالجة التصريحات الجبائية في مؤسسة اقتصادية." وللإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدنا منهجية شاملة، من خلال الجمع بين البحث النظري (البيليوغرافي والوثائقي) من جهة، والتطبيق العملي من جهة أخرى، حيث استندنا إلى أدوات المقابلات الشخصية والوثائق التي تم معالجتها وتحليلها، والمتعلقة بالتصريحات الجبائية الشهرية (نموذج رقم 50) والسنوية، والتي وفّرتها مؤسسة "نفطال" بهدف إجراء دراسات حالة واقعية تساعد على فهم أعمق لموضوع البحث وأسس الإشكالية.

ومن خلال هذه الدراسة، والوثائق التي قدمتها المؤسسة، وبالاعتماد على النتائج المتحصل عليها، تبيّن أن معالجة التصريحات الجبائية في الجزائر تُعدّ عملية أساسية لضمان احترام التشريع الجبائي، والمساهمة في تمويل الدولة، والحفاظ على العدالة الجبائية، وتنفيذ عمليات التدقيق والرقابة، بالإضافة إلى تمكين المكلفين من الاستفادة من بعض الامتيازات الجبائية

2. دراسة Bounebab ouarda. Khimoum aldjia le control fiscale comme comme moyen de lutte contre la fraude fiscale Mémoire de master spécialisé comptabilité et audit université bejaia 2021_2022

في الواقع، هناك بعض المخالفات التي تُصنَّف ضمن الغش الجبائي تكون متخفية إلى درجة يصعب، بل يُستحيل أحيانًا، اكتشافها. لذلك، أصبح من الضروري **تطوير تقنيات البحث والتحري** لجعل منظومة المراقبة الجبائية الحالية أكثر فعالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يتطلب وجود **منهجية عقلانية في البحث عن الغش**، إلى جانب إرساء نظام رقابي منهجي يستند إلى **المنطق المحاسبي**، واستعمال الأدوات الإحصائية، وحتى تقنيات المعلوماتية.

ومع ذلك، فإن **مكافحة الغش الضريبي** لا تقتصر فقط على البحث عنه، بل تستلزم أيضاً **توفر وسائل فعالة للمواجهة**، سواء لدى الإدارة الجبائية أو لدى المكلف بالضريبة الذي قد يتعرض لإعادة التقدير وما يترتب عنها من آثار.

3. دراسة Acheraiou lydia et boumendil macyl: vérification et comptabilité et son impact sur les équilibres financiers de l'entreprise :Cas de deux entreprises contrôlées au niveau de la direction des impôts de wilaya Tizi Ouzou mémoire de Master en sciences financières et comptabilité université mouloud Mammeri 2019

يعتمد النظام الجبائي الجزائري بشكل رئيسي على الطابع التصريحي، حيث يُلقى على عاتق المكلف بالضريبة تحديد وعائه الضريبي بنفسه. وباعتبار ذلك من خصائص هذا النظام، ومن أجل حماية مصالح الخزينة العمومية، قام المشرّع بإقرار أشكال متعددة من الرقابة الجبائية.

في هذا العمل، تم التركيز بشكل خاص على **مراجعة الحسابات** (التحقيق في المحاسبة)، حيث سعينا إلى تحديد ما إذا كانت هذه العملية تُلحق ضرراً بالتوازنات المالية للمؤسسة. ولتحقيق ذلك، قمنا أولًا بضبط الإطار النظري المتعلق بأساليب تقييم التوازن المالي للمؤسسة، وذلك من خلال دراسة كل من **المقاربة المالية (الميزانية)** و**المقاربة الوظيفية للتوازن المالي**.

بعد تقديم لمحة عامة عن النظام الجبائي الجزائري وأشكال الرقابة الجبائية، تطرقنا إلى **إجراءات وتقنيات وأثر مراجعة الحسابات** .أما الجانب التطبيقي للعمل فقد انصب على دراسة حالتين لمؤسستين خضعتا للمراقبة من طرف مديرية الضرائب لولاية تيزي وزو.(DIW de Tizi Ouzou)

وقد أكدت **تباين النتائج** المحصل عليها في الجانب التطبيقي أن ممارسة مراجعة الحسابات قد تُحدث خللًا في التوازن المالي للمؤسسة، وأن الحفاظ على هذا التوازن يمر حتمًا عبر **الامتثال للتنظيم الجبائي**.

4. دراسة Kharoubi kamel : le controle fiscal comme un utile de lutte contre la fraude, mémoire de magister en sience commercial (option finance) université d'Oran es-senia,Oran 2011.

تُعد الجزائر بلداً يعيش مرحلة انتقالية، يسعى خلالها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث انخرطت الدولة في مسار إصلاحات اقتصادية كلية بهدف تحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية. وتُعد السياسة الجبائية من أهم

الأدوات التي يتم توظيفها لتوجيه الاقتصاد، واستقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة(I.D.E) ، والتقليل من البطالة، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن **الغش الضريبي**، باعتباره ظاهرة واسعة الانتشار، يمثل تهديداً حقيقيًا للاقتصاد الوطني، لما يُسببه من خسائر معتبرة في مداخيل ميزانية الدولة. ومن بين أكثر الأساليب الاحتيالية شيوعًا: عدم إصدار الفواتير، استخدام الأسماء المستعارة، الفوترة الوهمية، وغيرها من الممارسات التي أصبحت معروفة لدى إدارة الضرائب، وتُفاقمها ظاهرة انتشار النشاطات غير الرسمية في الجزائر.

وفي ظل النظام الجبائي التصريحي المعمول به في الجزائر، تتولى الإدارة الجبائية مهمة **مراقبة التصريحات الجبائية** المُقدّمة من طرف المكلفين بالضريبة، وتصحيحها عند الاقتضاء. ولهذا الغرض، تُمنح لها **سلطة المراقبة وإعادة التقدير**، التي تُمارَس وفق إجراءات قانونية تضمن حقوق المكلفين.

وتشمل هذه العملية جملة من الإجراءات التي تُمكّن أعوان الضرائب من تصحيح النواقص، أو التجاوزات، أو الأخطاء في التصريحات الجبائية.

5. دراسة Mesfin gebeyehu, tax audit practice and its significance in increasing revenue in ethiopia the case of addis Ababa city administration addis ababa University faculty of business & economics 2008

حيث تناولت هذه الدراسة أجنبية لـــ **Mesfin Gebeyehu (2008)** دور المراجعة الجبائية في تعزيز مصداقية البيانات المالية .واعتبر أن الرقابة الجبائية امتداد ضروري لعملية التدقيق المالي، وأداة فعالة لزيادة الإيرادات وتحسين الشفافية الجبائية.

ومع ذلك، فإن **مكافحة الغش الضريبي** لا تقتصر فقط على البحث عنه، بل تستلزم أيضًا **توفر وسائل فعالة للمواجهة**، سواء لدى الإدارة الجبائية أو لدى المكلف بالضريبة الذي قد يتعرض لإعادة التقدير وما يترتب عنها من آثار.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات

الرقم	عنوان الدراسة	المكان	الزمان	الأداة المستعملة
1	دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية	الجزائر	2013	تحليل وصفي نظري
2	فعالية الرقابة الجبائية في تحسين التصريحات وزيادة الحصيلة الجبائية	جامعة قسنطينة2	2014	دراسة ميدانية وتحليل
3	أثر التصريح الإلكتروني على الرقابة الشكلية	جامعة الجزائر3	2020	تحليل ميداني
4	عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تعزيز الرقابة	جامعة الجزائر1	2021	تحليل نظري ومقارنة
5	The importance of tax audit in fighting tax evasion	إثيوبيا	2008	تحليل نظري
6	التحقق المحاسبي وأثره على توازنات المؤسسة المالية	مديرية الضرائب - تيزي وزو	غير محدد	دراسة حالتين ميدانية
7	الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة الغش الضريبي	جامعة مولود معمري – تيزي وزو	2011	تحليل نظري واستقرائي
8	آليات إعداد التصريحات الجبائية داخل المؤسسات الاقتصادية	جامعة بجاية	2023	استبيان وتحليل ميداني
9	Le contrôle fiscal comme moyen de lutte contre la fraude fiscale	جامعة بجاية	2021–2022	دراسة حالة وتحليل ميداني
10	أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي	جامعة الجزائر1	2004	تحليل ميداني واستقرائي

المصدر : من إعداد الطالب

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية :

عنوان الدراسة	المكان	الزمان	الأداة المستعملة
دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية	مديرية الضرائب ورقلة	2025	تحليلي تطبيقي

المصدر : من إعداد الطالب

لقد سعينا من خلال هذا العمل إلى التذكير وتحليل ما ورد في الأدبيات النظرية والتطبيقية بخصوص الدور الذي يمكن أن تلعبه **استراتيجيات الرقابة** باعتبارها من أكثر الوسائل فاعلية في تعزيز التصريح الصحيح من طرف المكلفين. ويُبرَّر ذلك من خلال النماذج التي تتناول الغش الجبائي، والتي تُقدّم **الرقابة الجبائية كاستراتيجية رد وحيدة** تتبناها الحكومة لمجابهة هذه الظاهرة.

خلاصة الفصل :

تُعد الرقابة الجبائية ركيزة أساسية لضمان نزاهة وفعالية النظام الضريبي، خاصة في ظل اعتماد مبدأ التصريح الذاتي الذي يمنح المكلفين هامشًا واسعًا من الحرية في تحديد التزاماتهم الضريبية. وقد أظهرت التجارب أن غياب الرقابة الفعالة يؤدي إلى تراجع مصداقية التصريحات وارتفاع معدلات الغش والتهرب الضريبي.

تسمح الرقابة الجبائية بالتأكد من مدى مطابقة التصريحات الجبائية للواقع الاقتصادي الفعلي، من خلال التحقق من دقة المعلومات، واكتمالها، وشفافيتها. كما تعمل على تصحيح الأخطاء والتجاوزات، سواء كانت عن قصد أو عن غير قصد، مما يساهم في تعزيز جودة التصريحات الجبائية، وزيادة الحصيلة الضريبية، وتعزيز ثقافة الامتثال الطوعي لدى المكلفين.

ولا تقتصر أهمية الرقابة الجبائية على الجانب الزجري، بل تتعداه إلى وظيفة تصحيحية وتوجيهية، تساهم في ترسيخ مبادئ العدالة الجبائية، وتدعيم الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية. ومن ثم، فإن بناء جهاز رقابي فعال، مؤهل، ومستند إلى آليات حديثة، يُعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف السياسة الضريبية، ودعم التنميةالاقتصاديةالمستدامة.

الفصل الثاني

تقييم دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية

تمهيد:

تُعد الرقابة الجبائية من أبرز العمليات التي تعتمدها الإدارة الجبائية بغرض الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية، وتكريس الطابع القانوني للمعاملات الجبائية. وقد أسند المشرع الجزائري مهمة تنفيذ الرقابة الجبائية إلى مجموعة من المديريات المتخصصة، التي تقوم بها من خلال محققين وأعوان مؤهلين تابعين للإدارة الجبائية، وذلك وفقًا لما ينص عليه التنظيم الجبائي المعمول به.

ونظرًا للطبيعة التطبيقية لهذا البحث، ارتأينا ضرورة الربط بين الجانب النظري والواقع العملي، من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على مديرية الضرائب لولاية ورقلة، والتي تُعتبر من المديريات التي تُفعّل الرقابة الجبائية في إطار المهام الموكلة إليها. وعلى هذا الأساس، سيُخصص هذا الفصل لتقديم الإطار التعريفي لمديرية الضرائب بورقلة كمرحلة أولى، يليها التطرق إلى الإجراءات الرقابية المعتمدة من طرفها، مع تحليل مدى فعاليتها في تعزيز جودة التصريحات الجبائية، وذلك بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات تم جمعها .

المبحث الأول: متغيرات الدراسة و الأدوات المستعملة

المطلب الأول : تقديم مديرية الضرائب بولاية ورقلة

تُعد مديرية الضرائب لولاية ورقلة إحدى المديريات الولائية التابعة للمديرية العامة للضرائب في الجزائر، وتضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة الجبائية على المستوى المحلي، وذلك من خلال تحصيل الضرائب وتطبيق التشريعات الجبائية السارية. وتتمثل مهامها الأساسية في ضمان الالتزام الضريبي من طرف المكلفين، ومعالجة التصريحات الجبائية، ومراقبة صحة ودقة البيانات المقدمة من قبلهم، فضلًا عن مكافحة مختلف أشكال التهرب والغش الجبائي. كما تتكفل المديرية بتقديم التسهيلات والإرشادات للملزمين بالضريبة، وتسهر على تطبيق أنظمة الرقابة الجبائية بجميع أشكالها، سواء كانت مكتبية أو ميدانية. وتضم المديرية عدة مصالح ووحدات تنظيمية، من بينها مصلحة الرقابة الجبائية، مصلحة التحصيل، ومصلحة المنازعات، تعمل جميعها بشكل تكاملي لضمان حسن سير المنظومة الجبائية في الولاية. وقد عُرفت مديرية الضرائب بورقلة بفاعلية تدخلاتها في مجال الرقابة الجبائية، لاسيما في ظل التحديات التي تعرفها الجباية المحلية، سواء من حيث التوسع العمراني أو الطابع المتنوع للأنشطة الاقتصادية في الولاية، مما يجعل منها حالة ميدانية ملائمة لدراسة مدى تأثير الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية.

الفرع الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية ورقلة وهيكلتها التنظيمية

تُعتبر مديرية الضرائب لولاية ورقلة من بين المديريات الولائية التابعة للمديرية العامة للضرائب بوزارة المالية الجزائرية، وتُسند إليها مهام تنفيذ السياسة الجبائية على مستوى الولاية، وذلك في إطار التشريع الجبائي الوطني والتنظيمات المعمول بها. تهدف هذه المديرية إلى ضمان حسن تطبيق القوانين الجبائية من خلال مراقبة التصريحات الضريبية، تحصيل الإيرادات، مكافحة التهرب والغش الجبائي، وتقديم التسهيلات والخدمات للمكلفين بالضريبة.

تتجلى مهام المديرية أساسًا في:

- استقبال ومعالجة التصريحات الجبائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- مراقبة مدى صحة ودقة المعلومات المصرح بها.
- تطبيق مختلف أنواع الرقابة الجبائية (الرقابة المكتبية، الميدانية، المعمقة).
- ضمان التحصيل الفعّال للضرائب والرسوم.
- متابعة المنازعات الجبائية والتكفل بالطعون والاعتراضات المقدمة من المكلفين.

- المشاركة في الحملات التحسيسية والتوعوية حول الثقافة الجبائية.

و تنقسم إلى نوعين:

وفقًا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، تم تنظيم مديرية الضرائب لولاية ورقلة ضمن هيكل إداري يهدف إلى تحسين الأداء الجبائي وضمان فعالية الرقابة والتحصيل.

يتضمن الهيكل المساندة و الدعم لمديرية الولائية للضرائب بورقلة المصالح التالية[1]:

1. **المديرية الفرعية للوسائل** :تتولى تسيير الموارد البشرية، الميزانية، الوسائل العامة، الإعلام الآلي، والأرشيف.
2. **المديرية الفرعية للعمليات الجبائية** :مسؤولة عن تأسيس الضرائب، إعداد الجداول، الإحصائيات، التنظيم، والعلاقات العمومية.
3. **المديرية الفرعية للتحصيل** :تُعنى بمتابعة عمليات التحصيل، مراقبة التحصيل، التصفية، والمحاسبة.
4. **المديرية الفرعية للرقابة الجبائية** :تقوم بتنفيذ عمليات الرقابة الجبائية، البحث عن المعلومات الجبائية، المراجعات، والتقييمات.
5. **المديرية الفرعية للمنازعات** :تُعالج الاحتجاجات، لجان الطعن، المنازعات القضائية، والتبليغ.

كما تشمل المديرية مفتشيات الضرائب، قباضات الضرائب، مراكز الضرائب، ومراكز جوارية للضرائب، وكلها تعمل بتنسيق لضمان تطبيق السياسة الجبائية على مستوى الولاية.

هذا التنظيم يهدف إلى تعزيز فعالية الإدارة الجبائية، تعزيز جودة التصريحات الجبائية، وضمان تحصيل الضرائب بطريقة قانونية ومنظمة.

النوع الثاني:

أما من حيث **الهيكلة التنظيمية**، فتتكون مديرية الضرائب لولاية ورقلة من مجموعة من المصالح والمكاتب المتخصصة، من أبرزها:

[1] - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

1. **مصلحة الرقابة الجبائية** :تتولى مهمة تنفيذ عمليات التدقيق والرقابة المكتبية والميدانية على التصريحات الجبائية.
2. **مصلحة التحصيل** :مكلفة بمتابعة عمليات تحصيل الضرائب والديون الجبائية المستحقة.
3. **مصلحة المنازعات** :تعالج الطعون الجبائية المقدمة من قبل المكلفين، وتُتابع القضايا ذات الصلة أمام الجهات القضائية المختصة.
4. **مصلحة الإحصائيات والمعلومات الجبائية** :تعمل على جمع وتحليل البيانات الجبائية، وتوفيرها لاتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة.
5. **مكاتب فرعية عبر الدوائر والبلديات** :تُسهم في تقريب الخدمات الجبائية من المواطنين، وتسهل إجراءات التصريح والتسديد.

تُعد قباضات الضرائب في ولاية ورقلة من الهياكل القاعدية التابعة للمديرية الولائية للضرائب، وتضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة الجبائية على المستوى المحلي، لاسيما فيما يتعلق بعمليات التحصيل الجبائي.

مهام قباضات الضرائب

تُكلف قباضات الضرائب بالمهام التالية:

- تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة من المكلفين بالضريبة.
- تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري وفقًا للتشريعات المعمول بها.
- متابعة الديون الجبائية وتطبيق الإعفاءات والغرامات حسب القوانين السارية.
- تقديم المعلومات والإرشادات للمكلفين بالضريبة بشأن التزاماتهم الجبائية.

الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب

يتكون الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب من ثلاث مصالح رئيسية :

1. **مصلحة الصندوق** :تُعنى باستلام المدفوعات وتسجيلها.
2. **مصلحة المحاسبة** :تُشرف على تسجيل العمليات المحاسبية ومسك السجلات المالية.
3. **مصلحة المتابعة** :تُتابع الملفات الجبائية، وتُعالج حالات التأخر أو التهرب الجبائي.

قباضات الضرائب في ولاية ورقلة

تضم ولاية ورقلة عدة قباضات ضرائب موزعة على مختلف البلديات والمناطق، منها:

- قباضة الضرائب ورقلة المدينة.
- قباضة الضرائب حاسي مسعود.
- قباضة الضرائب سيدي خويلد .

تُسهم هذه القباضات في تعزيز فعالية التحصيل الجبائي وضمان الامتثال للالتزامات الضريبية من قبل المكلفين، مما يُعزز من موارد الخزينة العمومية ويُساهم في تمويل المشاريع التنموية على مستوى الولاية.

الفرع الثاني: اختصاصات و مهام هياكل مديرية الضرائب بورقلة

أولا: اختصاصات مديرية الضرائب لولاية ورقلة

تُعد مديرية الضرائب لولاية ورقلة إحدى المديريات الولائية التابعة للمديرية العامة للضرائب، وتلعب دوراً محورياً في تنفيذ السياسة الجبائية الوطنية على المستوى المحلي. ويندرج ضمن مهامها الأساسية ضمان التطبيق السليم للتشريع الجبائي، والقيام بجميع العمليات ذات الصلة بتحصيل الضرائب ومراقبة المكلفين بها. وتضطلع هذه المديرية بعدد من الاختصاصات التي يمكن تصنيفها كما يلي:

1. **الاختصاصات الإدارية والتنظيمية** :تتولى المديرية تسيير الملفات الجبائية للمكلفين الطبيعيين والمعنويين، وتطبيق النصوص القانونية والتنظيمية الجبائية على أرض الواقع. كما تشرف على تنسيق عمل المصالح الجبائية المحلية (مثل القباضات ومكاتب الرقابة) ضمن نطاق الولاية، وتضمن السير الحسن للإجراءات الجبائية المختلفة.
2. **الاختصاصات التقنية والرقابية** :تشمل هذه المهام تحليل التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين، وتقدير الوعاء الضريبي وفقًا للأحكام القانونية، إضافة إلى إجراء التحقيقات والمراقبة الجبائية، سواء تعلق الأمر بالرقابة الشكلية أو المعمقة. كما تقوم المديرية بتبليغ الإشعارات بالضرائب المستحقة وتحرير أوامر التحصيل.
3. **الاختصاصات المالية والتحصيلية** :تسهر المديرية على متابعة عمليات التحصيل الجبائي بالتنسيق مع القباضات، كما تقوم بتطبيق إجراءات التحصيل الجبري عند الاقتضاء، ما يضمن استرجاع حقوق الخزينة العمومية وتحسين مستوى التحصيل الضريبي العام.
4. **الاختصاصات التوعوية والإحصائية** :تسعى المديرية إلى تحسيس المكلفين بالضريبة بأهمية احترام التزاماتهم القانونية، وتشجع على التصريح الإلكتروني، كما تعد تقارير دورية تتضمن معطيات إحصائية تُرفع إلى المصالح المركزية، وتُستعمل كأداة لتقييم الأداء الجبائي على المستوى المحلي.

وتستند هذه الاختصاصات إلى جملة من النصوص القانونية والتنظيمية، أبرزها القانون رقم 21-20 المتضمن قانون المالية، والأمر رقم 76-101 المتعلق بالإجراءات الجبائية، إضافة إلى القرار الوزاري المؤرخ في 4 مارس 1992 المحدد لتنظيم المديريات الولائية للضرائب.

إن هذا التنوع في المهام يعكس أهمية مديرية الضرائب في ضبط وتنفيذ الرقابة الجبائية، ويجعل منها فاعلًا رئيسيًا في تعزيز جودة التصريحات الجبائية، سواء من حيث الشكل أو المضمون.

ثانيًا: مهام هياكل مديرية الضرائب

تتكون مديرية الضرائب لولاية ورقلة، على غرار باقي المديريات الولائية للضرائب في الجزائر، من مجموعة من الهياكل التنظيمية المتخصصة، والتي تساهم كل واحدة منها في تنفيذ المهام الجبائية وممارسة الرقابة على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين. يمكن تصنيف هذه الهياكل ضمن ثلاث مجموعات رئيسية :**هياكل المراقبة، هياكل التحصيل، وهياكل الدعم والمساندة.**

1. **هياكل المراقبة والربط الجبائي:**
   - **مراكز الضرائب :(CDI)** تتولى استقبال المكلفين بالضريبة وتوجيههم، بالإضافة إلى دراسة ملفاتهم الجبائية ومعالجة تصريحاتهم، والتأكد من مدى مطابقتها للواقع القانوني والاقتصادي.
   - **مكاتب التحقيقات الجبائية** :تضطلع بالتحقيق المعمق في التصريحات المشكوك فيها، وتقوم بالزيارات الميدانية والتدقيقات الجبائية، وذلك في إطار الرقابة الجبائية الشاملة أو المعمقة.
   - **مكاتب التدقيق والمراقبة** :تتخصص في تحليل البيانات المالية والتجارية للمكلفين، ومقارنتها بالتصريحات المقدمة، بهدف الكشف عن التناقضات المحتملة التي قد تشير إلى تهرب أو تلاعب.
2. **هياكل التحصيل الجبائي:**
   - **قباضات الضرائب** :تُمثل الجهة المسؤولة عن تنفيذ عمليات التحصيل الجبائي، سواء الطوعي أو الجبري، وتحويل المبالغ المحصلة إلى الخزينة العمومية.
   - **مكاتب تسوية النزاعات والتحصيل الإجباري** :تعمل على معالجة الطعون والنزاعات الجبائية، كما تتكفل بإصدار أوامر التحصيل وتطبيق إجراءات الحجز عند الضرورة.
3. **هياكل الدعم والمساندة:**
   - **مصلحة الإعلام الآلي والإحصائيات** :تُعنى برقمنة الملفات الجبائية، وإدارة قاعدة البيانات المركزية للمكلفين، وتوفير الإحصائيات الدقيقة حول الوضعية الجبائية في الولاية.

- **مصلحة التكوين والمتابعة** :تشرف على التكوين المستمر لأعوان ومفتشي الضرائب، بما يضمن تحسين مستوى الأداء والرقابة.
- **مصلحة الشؤون القانونية** :تقدم الاستشارات القانونية حول تطبيق النصوص الجبائية، وتساهم في صياغة المذكرات القانونية والمراسلات الرسمية.

تمكن هذه الهياكل – من خلال تفاعلها وتكاملها – مديرية الضرائب من بسط رقابة فعالة على التصريحات الجبائية، والحد من ظواهر التهرب، وتوجيه المكلفين نحو التصريح الصحيح والدقيق.

الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ولاية ورقلة

الشكل : 07/01 الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ولاية ورقلة

المصدر: الجريدة الرسمية

الفرع الثالث: إجراءات الرقابة العامة بمديرية الضرائب بولاية ورقلة

تنقسم الرقابة الجبائية العامة التي تباشرها مديرية الضرائب إلى **رقابتين تكميليتين** تهدفان إلى ضمان صحة ومصداقية التصريحات الجبائية، وهما:

1. الرقابة الشكلية(Contrôle formel)

تُعد الرقابة الشكلية المرحلة الأولى من عملية الرقابة الجبائية، وتتمثل في **التحقق من مطابقة التصريحات الجبائية للقواعد الشكلية والقانونية** المنصوص عليها في النصوص الجبائية، دون التطرق إلى مضمون المعلومات المالية أوالمحاسبية.

وتشمل هذه الرقابة ما يلي:

- التأكد من تقديم التصريحات في الآجال القانونية.
- التحقق من توقيع المكلف وختمه على التصاريح.
- مطابقة النماذج المستعملة للوثائق الرسمية المعتمدة.
- فحص التناسق العام للأرقام والمبالغ المدونة (مثل مطابقة رقم الأعمال مع طبيعة النشاط).

الهدف من هذه الرقابة هو التأكد من احترام المكلف للقواعد الإجرائية الشكلية، وتوجيه الإعذارات عند الضرورة، وهو ما يساهم في بناء قاعدة بيانات موثوقة للإدارة الجبائية.

2. الرقابة على الوثائق(Contrôle sur pièces)

تمثل هذه الرقابة **مستوى أعمق** من الفحص، إذ تُعنى بدراسة وتحليل الوثائق المحاسبية والمالية المرفقة بالتصريحات،دون الانتقال إلى مقرالمؤسسة.

تشمل هذه الرقابة ما يلي:

- تحليل دفاتر الحسابات والفواتير وسندات القبض والصرف.
- مقارنة التصريحات المقدمة مع المعطيات المتوفرة لدى مصالح الضرائب أو مصادر أخرى (مثل البنوك أو السجل التجاري).
- الكشف عن التناقضات أو التصريحات غير الواقعية.
- تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة في حال عدم تقديم وثائق كافية.

تهدف هذه المرحلة إلى **اكتشاف الأخطاء أو محاولات الغش أو الإخفاء**، وهي تمهيد في كثير من الأحيان لفتح تحقيق جبائي معمق أو توجيه إعادة تقدير جبائي للمكلف.

يمثل الجمع بين هذين النوعين من الرقابة الأساس العملي لتكريس الشفافية والعدالة الجبائية، ويُعَدّ من بين الآليات الرئيسة التي تعتمدها مديرية الضرائب لضمان التزام المكلفين وتحيين المعطيات الجبائية المعتمدة.

خامسا: اجراءات الرقابة المعمقة بالمديرية

تتم الرقابة المعمقة بمديرية الضرائب لولاية ورقلة من خلال شكلين أساسيين هما:

1. التحقيق في المحاسبة: يعتبر التحقيق في المحاسبة أحد الوسائل الرقابية ويكون هذا التحقيق بفحص مختلف الدفاتر المحاسبية للمكلف الخاضع للتحقيق ويتم ذلك وفقا للمراحل التالية:

أولا- اختيار الملفات المراد البحث والتدقيق فيها محاسبيا:

المكلف المعني بعملية التحقيق في المحاسبة السيد صاحب مؤسسة تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة معفاة في اطار برنامج دعم تشغيل الشباب من الرسم على النشاط المهني يختص في نقل البضائع الكائن مقرها بولاية ورقلة.

ثانيا- التحضير لإجراء التحقيق في المحاسبة:

بعد الموافقة النهائية لبرمجة هذا المكلف ضمن برنامج الرقابة الجبائية يكلف أحد مديرية الضرائب برتبة مفتش بتولي هذه المهمة ويتم إرسال إشعار بالتحقيق إلى المكلف المعني حيث يقوم المحقق بمنح أجل للمكلف من أجل السماح له بتحضير محاسبته، وفي المقابل يقوم في مكتبه ببعض الأعمال التمهيدية لإجراء مراقبة المحاسبة و هي:

- ❖ دراسة الملف الجبائي للمكلف الخاضع للضريبة
- ❖ دراسة الوثائق التقنية لنشاط.

يقوم المحقق ب:

- ✓ سحب وفحص الملفات الجبائية للمؤسسة محل الرقابة الجبائية حيث على المحقق ـــأن يتأكد من أن كل كشوفات أرقام الأعمال المكتسبة قد تم معاينتها فعلا فما عليه أن يقوم بمقارنتها مع تصريحات أرقام الأعمال المكتسبة بخصوص الضرائب المباشرة.
- ✓ دراسة الوثائق التقنية المتعلقة بالنشاط المهني، إذ يقوم المحقق بدراسة الوثائق التقنية المتعلقة بالنشاط المهني للمكلف الخاضع للرقابة قبل البدء في أعمال الرقابة، كنسب الربح المعيارية وكيفية تصنيع المنتوج، التكنولوجيا المستخدمة ...الخ
- ✓ إعداد كشف مقارنة بين الميزانيات هذه الوثيقة تحتوي على مجمل الكتابات المحاسبية المتعلقة بحسابات الميزانية لأربع سنوات غير متقادمة، تسمح بتقدير ما يلي:

- ❖ تغيرات حساب الميزانية
- ❖ ظهور أو اختفاء حسابات في محاسبة المكلف
- ❖ تزايد الاهتلاكات
- ❖ حركة القروض

- ✓ إعداد كشف مقارنة حسابات النتائج و هي قائمة تتضمن جدول حسابات النتائج لكل السنوات الخاضعة للرقابة حيث تسمح ب:

- ❖ تقييم تطور رقم الأعمال و التكاليف و نسبة الهامش الإجمالي و القيمة المضافة و الربح الصافي لكل سنة،
- ❖ مقارنة الأرباح الإجمالية و الصافية للسنوات مع أرقام الأعمال لتلك السنوات،
- ❖ اكتشاف أو كشف التغيرات غير العادية لبعض بنود التكاليف و المصاريف.

- ✓ الكشف المفصل للمصاريف العامة، هذا الكشف يحدد بنفس شروط إعداد القوائم السابقة، التي تسمح بمتابعة التطور السنوي للتكاليف بحسب طبيعتها و التدقيق في تلك التكاليف المبالغ فيها.
- ✓ قائمة مفصلة برقم الأعمال المحقق حيث تتضمن رقم الأعمال الإجمالي المصرح به، رقم الأعمال المعفى و رقم الأعمال الخاضع للضريبة.

ثالثا – الانطلاق في عمليات التحقيق في المحاسبة

بعد انقضاء الأجل المحدد للتحضير و بوصول أول موعد تدخل مباشر بعين المكان يذهب المحققون لمباشرة أعمالهم داخل المؤسسة قيد التحقيق، و تتجسد عملية الرقابة المحاسبية في فحص كل الدفاتر و المستندات للمؤسسة و يكون عبر مرحلتين:

- ❖ فحص المحاسبة من حيث الشكل حيث تتم المعاينة المادية للوثائق موضوع الرقابة أي التأكد من وجود وصحة الدفاتر القانونية الاجبارية والتي لا تكون منتظمة شكلا إلا اذا كانت تحترم المعايير التالية:
  - ✓ أن تكون محاسبة منتظمة
  - ✓ أن تكون محاسبة صادقة
  - ✓ أن تكون محاسبة مثبتة

❖ فحص المحاسبة من حيث المضمون وهو قيام المحقق بدراسة معمقة ودقيقة للحسابات الرئيسية للميزانية، وحسابات التسيير والنتائج.

رابعا – نتائج التحقيق المحاسبي و نهايته

نتائج التحقيق: وفي هذه المرحلة يتمكن المحقق من استخلاص نتائج التحقيق وذلك برفض أو قبول المحاسبة، وفي كلا الحالتين فإن المحقق ملزم بارسال نسخة من هذه النتائج إلى المكلف بالضريبة مبينا له التجاوزات الضريبية المكتشفة، والطرق المعتمدة في إعادة تأسيسها والتي تتمثل في كون أن التصريح برقم الاعمال معفى من الرسم على النشاط المهني على أساس الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب، حيث أن شروط الاعفاء هي الدخول في مرحلة الاستغلال المرفوع بمقرر الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال من قبل الوكالة.

نهاية التحقيق: تعد هذه المرحلة خلاصة عمل المحقق، حيث يقوم بإبلاغ المكلف بالضريبة بنتائج الرقابة المحاسبية وهذا عن طريق الابلاغ الاولي والنهائي وكخطوة أخيرة يقوم بكتابة التقرير النهائي الذي من خلاله يسجل كل المعلومات الخاصة بعملية الرقابة التي قام بها.

حيث يجب أن يكون الابلاغ الأولي مفصلا تفصيلا جيدا ومصاغا بطريقة تسمح للمكلف بفهمه وتسجيل ملاحظاته، أما الإبلاغ النهائي يكون بعد الإبلاغ الأولي وتسجل هناك حالتين يمكن حدوثهما:

الحالة الأولى: المكلف لا يرد على الإشعار أو يرد بعد الفترة القانونية (40 يوما) محددة في هذه الحالة فإن الأسس المعدلة تبقى على حالها، والمحققين ليسوا مسؤولين عن إعلام المكلف لأنهم يعتبرونه قبولا ضمنيا من قبل المكلف.

الحالة الثانية: المكلف يرد على الإبلاغ في المدة المحددة قانونا ويسجل ملاحظاته الخاصة على نتائج التحقيق أو لاعتراضه على الأسس المعدلة.

وبعد دراسة الملاحظات واعتراضات المكلف يتم التقرير بقبولها أو رفضها وفي هذه الحالة يجب إعلام المكلف وذلك عن طريق الإبلاغ النهائي الذي يكون مفصلا بشكل جيد.

إما في حالة الرد الإيجابي للمكلف بقبول التعديلات الجديدة للأسس الضريبية فيعد ذلك قبولا تصريحيا ويصبح أساس فرض الضريبة محددا نهائيا لا يمكن الرجوع فيه والاعتراض عليه من قبل المكلف.

خامسا– كتابة التقرير النهائي

إن كتابة تقرير التحقيق هو الملف الذي عن طريقه ينهي المحقق مهمته في التحقيق، ويجب أن يتضمن هذا التقرير كل المعلومات، الأرقام والمبالغ التي تسمح بالتأكد من احترام الإجراءات وتقييم نتائج الرقابة.

DIW de : OUARGLA

Vérification N° 08/2010,

Notification …… N …….. du …….

Nombre de Pages : 11 pages

سادسا: دراسة حالة في التحقيق المحاسبي

بطاقة تعريفية حول المكلف بالضريب

– معلومات حول المكلف بالضريبة

– المكلف بالضريبة :

*** النشاط التجاري الرئيسي :** مقاولة البناء و الكهرباء و الغاز

العنوان التجاري: حي سيدي عمران – المخادمة– ورقلة

عنوان السكن: : حي سيدي عمران – المخادمة– ورقلة

تاريخ بداية النشاط : 1984/05/01

رقم التعريفة الإحصائية : 195330010008250

رقم مادة الإخضاع : 30010103095

الحسابات البنكية :

- **البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة حساب رقم:** 92-300100974-946

المحاسبة المقدمة :

دفتر اليومية العامة مؤشر و مصادق عليه من طرف محكمة ورقلة بتاريخ : 2011/04/25

تحت رقم: 2011/236

دفتر الجرد مؤشر و مصادق عليه من طرف محكمة ورقلة بتاريخ : 2011/04/28

تحت رقم: 2011/240

دورة 2007	رقم الأعمال المصرح به في الميزانية	21.902.735 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TAP »	21.813.130 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TVA »	21.813.130 دج
	رقم الأعمال المعفى	لا شيء
	الدخل المصرح به	730.788 دج
	قرض المرحلة السابقة	738.786 دج
	قرض الدورة	1.182.930 دج
	رصيد العملاء ابتداءا من 01/01/.	لا شيء
	رصيد العملاء إلى غاية 12/31/.	لا شيء
دورة 2008	رقم الأعمال المصرح به في الميزانية	49.021.804 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TAP »	46.946.140 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TVA »	46.946.140 دج
	رقم الأعمال المعفى	لا شيء
	الدخل المصرح به	918.787 دج
	قرض المرحلة السابقة	1.182.930 دج
	قرض الدورة	371.105 دج
	رصيد العملاء ابتداءا من 01/01/.	لا شيء
	رصيد العملاء إلى غاية 12/31/.	لا شيء
دورة 2009	رقم الأعمال المصرح به في الميزانية	43.244.053 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TAP »	43.244.050 دج

	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TVA »	43.244.050 دج
	رقم الأعمال المعفى	لا شيء
	الدخل المصرح به	874.555 دج
	قرض المرحلة السابقة	371.105 دج
	قرض الدورة	130.342 دج
	رصيد العملاء ابتداءا من 01/01/.	لا شيء
	رصيد العملاء إلى غاية 12/31/.	لا شيء
دورة 2010	رقم الأعمال المصرح به في الميزانية	57.964.549 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TAP »	57.964.560 دج
	رقم الأعمال المصرح به بواسطة G50 «TVA »	57.964.560 دج
	رقم الأعمال المعفى	لا شيء
	الدخل المصرح به	1.302.407 دج
	قرض المرحلة السابقة	130.342 دج
	قرض الدورة	228.596 دج
	رصيد العملاء ابتداءا من 01/01/.	لا شيء
	رصيد العملاء إلى غاية 12/31/.	لا شيء

المصدر : دفتر الجرد مؤشر و مصادق عليه من طرف محكمة ورقلة بتاريخ : 2011/04/28

DIW de : OUARGLA

Vérification N° 08/2010,

Notification …… N …….. du …….

Nombre de Pages : 11 pages

التحقيق

بناء على الاشعار بالتحقيق رقم: 170 المؤرخ في : 2011\04\18 و الذي تم تسليمه للضريبي بتاريخ 2011\04\24 وبعد انقضاء المدة القانونية المحددة حسب قانون الضراءب ب 10 ايام تمت عملية التدخل و مباشرة التحقيق بتاريخ 2011\05\05 وذالك بحظور السادة :

الساسي رحماني: رئيس فرقة التحقيق

بن الضيف حسام : محقق

طرابلسي حيضر : محقق

وبعد مراقبة الدفاتر وجميع الوثاىق المحاسبية تبين مايلي :

1: ان الدفاتر الاساسية المتمثلة في دفتر اليومية العامة ودفتر الجرد تبن ان تاريخ المصادقة والتاشيرة عليهما من طرف محكمة ورقلة تمت بتاريخ 2011\04\25 بالنسبة لدفتر اليومية العامة و2011\04\27 بالنسبة لدفتر الجرد. اي ان هاته المصادقة والتاشيرة لم تتم الابعد استلام الضريبي للاشعار بالتحقيق بتاريخ 2011\04\24

2: تمت القيود المحاسبية بالنسبة لفواتير رقم الاعمال من الكشوفات البنكية غير انها بجب ان تكون من فواتير رقم الاعمال . مما يؤثر على حساب الاساس الخاضع للضريبة على الدخل الاجمالي . لان الحدث المنشا لهاته الضريبة بالنسبة لنشاط المقاولة هو الفوترة وليس القبض وتكررت هاته العملية في جميع السنوات

3.ك فواتير تحتوي على ضريبة الطابع الجبائي معنى ذالك انها سددت نقدا بناء على التواريخ الموجودة على الفواتير لاكم في المحايبة تم تركها كديون لم تسدد . حسابات 522.530.562 أي ان الارصدة النهائية لهاته لهاته الحسابات خاطئة وتركت ايضا

بناء على جميع المعطيات المذكورة اعلاه فان المصلحة تعتبر ان محاسبتم لاتتماشى مع المقاييس و الشروط التي ينص عليها المخطط الوطني للمحاسبة وعليه فانها تعتبر محايبة مرفوضة وتخضعكم الى طؤيقة التغريم المباشر

اولا: تحديد رقم الاعمال :

الضريبي يملك حساب تجاري واحد مفنوح لدى البنك الوطمي الجزئري وكالة ورقلة تحت رقم : 946.300100974.92

1: المقبوضات البنكية :

دورة 2007:

بناء على الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه فان:

مجموع المقبوضات البنكية = 26.115.527 دج منها :		
بتاريخ 2007/02/19	مبلغ 66.643 دج	عبارة عن مبلغ ضمان
بتاريخ 2007/07/04	مبلغ 300,000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2007/12/18	مبلغ 150,312 دج	عبارة عن عملية ملغاة
المجموع = 516.955 دج		

المصدر : الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه

وبالتالي فإن :

مجموع المقبوضات الخاضعة =26.115.527 -516.955 =25.598.572 دج للرسم وبما ان رقم الاعمال المعفى من الرسم على القيمة المضافة المصرح به يساوي لاشئ فان: مجموع المقبوضات الخاضعة

=25.598.572 :1.17 =21.879.121 دج

دورة 2008

بناء على الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه فان:

مجموع المقبوضات البنكية = 60.054.368 دج		
بتاريخ 2008/04/17	مبلغ 756.241 دج	عبارة عن مبلغ ملغاة
بتاريخ 2008/05/06	مبلغ 170.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2008/10/26	مبلغ 1.673.100 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2008/11/16	مبلغ 170.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2008/11/16	مبلغ 100.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2008/12/24	مبلغ 250.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
المجموع = 3.119.341 دج		

المصدر : الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه

وبالتالي فان:

مجموع المقبوضات الخاضعة=60.054,368~3.119.341=56.935.027 دج للرسم وبما ان رقم الاعمال المعفى من الرسم علىالقيمة المضافة المصرح به يساوي لاشى فان مجموع المقبوضات الخاضعة 56.935.027 : 1.17 = 48,662,416 دج

دورة 2009

بناء على الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه فان

مجموع المقبوضات البنكية = 51.888.382 دج منها:		
بتاريخ 2009/04/08	مبلغ 900.145 دج	عبارة عن مبلغ ضمان
بتاريخ 2009/05/31	مبلغ 5.265 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2009/06/07	مبلغ 900.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2009/06/15	مبلغ 200.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2009/06/15	مبلغ 200.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2009/10/26	مبلغ 100.000 دج	عبارة عن عملية ملغاة

بتاريخ 2009/12/15	مبلغ 143.415 دج	عبارة عن عملية ملغاة
المجموع = 2.448.825 دج		

المصدر : الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه

وبالتالي فان:

مجموع المقبوضات الخاضعة =51.888.382ـ2.448.825 =49,439,557 دج للرسم وبما ان رقم الاعمال المعفى من الرسم على القيمة المضافة المصرح به يساوي لاشى فان مجموع المقبوضات الخاضعة { 49.439,557: 1.17=42.256.031 دج

دورة 2010:

بناء على الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه فان :

مجموع المقبوضات البنكية = 70.394.644 دج منها:		
بتاريخ 2010/01/27	مبلغ 900.145 دج	عبارة عن مبلغ ضمان
بتاريخ 2010/05/19	مبلغ 827.150 دج	عبارة عن مبلغ ضمان
بتاريخ 2010/05/09	مبلغ 99.415 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2010/07/28	مبلغ 50.000 دج	عبارة عن تحويلات مالية
بتاريخ 2010/09/06	مبلغ 599.415 دج	عبارة عن عملية ملغاة
بتاريخ 2010/11/11	مبلغ 100.000 دج	عبارة عن مبلغ ضمان
المجموع = 2.476.125 دج		

المصدر : الكشف البنكي للحساب المذكور اعلاه

وبالتالي فان:

مجموع المقبوضات الخاضعة= 70.394.644_ 2.476.125 = 67.918.519 دج للرسم وبما ان رقم الاعمال المعفى من الرسم على القيمة المضافة المصرح به يساوي لاشئ فان: محموع المقبوضات الخاضعة 67.918,519 :1.17=58.050.016 دج

2: رقم الاعمال المصرح في الميزانية

دورة 2007	21.902.735 دج
دورة 2008	49.021.804 دج
دورة 2009	43.244.053 دج
دورة 2010	57.964.549 دج

و على اساس ذالك فان المصلحة تحدد رقم الاعمال الخاضع لكل دورة كمايلي :

رقم الاعمال الخاضع ل : TAP TVA IRG

دورة 2007	21.902.735 دج
دورة 2008	49.021.804 دج
دورة 2009	43.244.053 دج
دورة 2010	58.050.016 دج

ثانيا: تحديد الدخل

حسب قانون الضرائب الساري المفعول ولكون النشاط الممارس هو المقاولة فان الربح السنوي الخاضع يحدد باخذ نسبة مؤية من رقم الاعمال تقدر ب 12 % كالآتي:

سنة 2007	21.902.753 x 12 %	= 2.628.328 دج
سنة 2008	49.021.804 دج x 12 %	= 5.882.616 دج
سنة 2009	43.244.053 دج x 12 %	= 5.189.286 دج
سنة 2010	58.080.016 دج x 12 %	= 6.966.001 دج

ثالثا: تحديد الرسوم المسترجعة:

الرسوم المسترجعة المرفوضة:

دورة 2007: لقد اقتنيتم سيارة من نوع كورولا من شركة تويوطا الجزائر فاتورة رقم: 859 مؤرخة في 2007/07/09 .... الرسم على ق.م= 212.136 دج

و حسب قانون الضرائب الساري المفعول فإن الرسم على ق.م الناتج عن اقتناء سيارة سياحية فإنه غير قابل للاسترجاع أي أن الرسم المسترجع المذكور أعلاه و المقدر ب: 212.136 دج يعتبر مرفوض.

دورة 2008: تبقى بدون تغيير

دورة 2009: تبقى بدون تغيير

دورة 2010: حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 2010 فإن الفاتورة التي يتجاوز مبلغها الاجمالي 100.000 دج فإن الرسم على القيمة المضافة الظاهر على هاته الفاتورة غير قابل للاسترجاع و على أساس ذلك فإن هاته الرسوم المسترجعة تعتبر مرفوضة:

فاتورة رقم :	للسيد:	الرسم على ق.م:
2010/60	بن زروال نبيل	= 98.600 دج
2010/07	حماني فخر الدين	= 16.188 دج
2010/21	حماني فخر الدين	= 63.465 دج
2010/78	حماني فخر الدين	= 43.946 دج
2010/85	حماني فخر الدين	= 51.043 دج

2010/108	حماني فخر الدين	= 71.400 دج
2010/125	حماني فخر الدين	= 67.690 دج
2010/126	حماني فخر الدين	= 48.209 دج
المجموع =		460.541 دج

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

الرسوم المسترجعة = الرسوم المسترجعة المصرح بها – الرسوم المسترجعة المرفوضة	
دورة 2007	3.804.233 دج = 212.136 – 4.016.369
دورة 2008	6.674.316 دج
دورة 2009	7.069.915 دج
دورة 2010	9.068.473 دج = 460.541 – 9.529.014

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

التـــــســـــويـــــــات

الرسم على النشاط المهني:

الدورات / البيان	دورة 2007	دورة 2008	دورة 2009	دورة 2010
رقم الأعمال المستخرج	21.902.735	49.021.804	43.244.053	58.050.016
الرسم المستخرج	438.054	980.436	864.881	1.161.000
رقم الأعمال المصرح به	21.813.130	46.946.140	43.244.050	57.964.560
الرسم المصرح به	436.459	938.922	864.877	1.159.287
الرسم المستحق	1.595	41.514	/	1.713
عقوبة التأخير	159	4.151	/	171

المبلغ الواجب دفعه	1.754	45.665	/	1.884

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

الرسم على القيمة المضافة

الدورات / البيان	دورة 2007	دورة 2008	دورة 2009	دورة 2010
رقم الأعمال المستخرج	21.902.735	49.021.804	43.244.053	58.050.016
رقم الأعمال المعفى	/	/	/	/
رقم الأعمال الخاضع	21.902.735	49.021.804	43.244.053	58.050.016
الرسم المستخرج	3.723.464	8.333.706	7.351.489	9.868.502
الرسوم المسترجعة	3.804.233	6.674.316	7.069.915	9.068.473
الرسم المسدد G50	136.006	75.378	33.808	374.589
قرض المرحلة السابقة	738.786	955.561	/	/
قرض الدورة	955.561	/	/	/
الرسم المستحق	/	628.451	247.766	425.440
عقوبة التأخير	/	157.112	61.941	106.360
المبلغ الواجب دفعه	/	785.563	309.707	531.800

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

الدورات / البيان	دورة 2007	دورة 2008	دورة 2009	دورة 2010
الدخل الإجمالي المستخرج	2.628.328	5.882.616	5.189.286	6.966.001
التخفيضات التنازلية	1.595	41.514	/	1.713
الدخل المستخرج	2.626.733	5.841.102	5.189.286	6.964.288

الضريبة المستخرجة	787.356	1.912.385	1.684.250	2.305.500
الدخل المثبت	730.788	918.777	874.554	1.302.407
الضريبة المثبتة	159.236	215.633	202.366	330.722
الضريبة المستحقة	628.120	1.696.752	1.481.884	1.974.778
عقوبة التأخير	157.030	424.188	370.471	493.694
المبلغ الواجب دفعه	785.150	2.120.940	1.852.355	2.468.473

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

رسالة موجهة إلى الشركة :

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب

المديرية الولائية للضرائب بورقلة

نيابة مديرية الرقابة الجبائية

مكتب التحقيقات الجبائية

ورقلة في: 2011/11/30

إلى السيد :

مقاولة أشغال و تركيب الكهرباء

حي المخادمة ورقلة

التبليغ النهائي لنتائج التحقيق في المحاسبة

للسنوات 2007 – 2008– 2009 – 2010

تبعا لنتائج التحقيق في المحاسبة الواردة في التبليغ الأولي رقم : 2011/824 المؤرخ في : 2010/12/19.

و بناءا على ما ورد في ردكم رقم 2011/588 المؤرخ في : 2011/01/26.

بناءا على النتائج المتوصل إليها أثناء الاجتماع المنعقد بتاريخ: 2011/10/30 الذي يناقش الاحتجاجات الواردة في الرد المقدم من طرفكم حول النتائج الأولية لعملية التحقيق.

يشرفنا أن أبلغكم بالنتائج النهائية لعملية التحقيق في المحاسبة للسنوات المذكورة أعلاه.

رئيس فرقة التحقيقات

إمضاء

المصلحة قررت مايلي:

- تم رفض احتجاجكم الوارد في الرد وبالضبط في الفقرة الرابعة حول التخفيضات التناولية بالنسبة للرسم على القيمة المضافة. أنها يجب أن تخصم من الأساس الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي. باستنادكم على أحكام للمادة 319 من قانون الضرائب المباشرة. سبب الرفض هو أن التخفيضات التنازلية هاته لا تمس الرسم على القيمة المضافة، لأن هذا الرسم غير قابل للاسترجاع لأنكم لا تتحملونه كعبء في الأخير بينما يتحمله المستهلك.
- تم قبول الاحتجاجات الأخرى كالتالي:
- **دورة 2008:**

تم قبول احتجاجكم الخاص برقم الأعمال الخاضع لنسبة 7% و رقم الأعمال الخاضع لنسبة 17% كالتالي:
لنسبة 7% = 4.204.818 . لنسبة 17% = 44,816.985 دج

المجموع: 4.204.818 ±44.816.986 = 49.021.804 دج

- **دورة 2010:**

1. فعلا هناك خطأ ارتكب أثناء حساب المقبوضات البنكية التي لا علاقة لها برقم الأعمال الخاضع. بحيث تصبح تساوي: 2.576.125 دج بدلا من : 2.476.125 دج

و يصبح رقم الأعمال الخاضع لدورة 2010 يساوي : 70.394.644 – 2.576.125 = 67.818.519 دج:1.17 = 57.964.546 دج

2. بالنسبة للرسوم المسترجعة التي تم رفضها أثناء إجراء عملية التحقيق و المتعلقة بالفواتير التي تم تسديدها نقدا و التي يتعدى المبلغ الإجمالي للفاتورة 100.000 دج متضمن الرسم، فإن قانون المالية لسنة 2010 يحدد سريان هذا القانون ابتداءا من شهر أوت 2010.

و عند ذلك فإن الفواتير المنجزة من 2010/01/01 إلى غاية 2010/07/31 يبقى قرار الرفض الوارد في التبليغ الأولي على حاله دون تغيير. بينما الفواتير المنجزة ابتداءا من 2010/08/01 إلى غاية 2010/12/31 يتم قبول الاحتجاج. و على أساس ذلك تصبح الرسوم المسترجعة المرفوضة لدورة 2010 كما يلي:

الرسوم المسترجعة المرفوضة:

فاتورة رقم	مؤرخة في:	للسيد/	الرسم ق.م
85	2010/08/30	حماني فخر الدين	51.043 دج
102	2010/10/31	حماني فخر الدين	71.400 دج
125	2010/12/30	حماني فخر الدين	67.690 دج
126	2010/12/30	حماني فخر الدين	48.209 دج
060	2010/12/30	حماني فخر الدين	98.600 دج
المجموع :			336.942 دج

المصدر: مديرية الضرائب بلإعتماد على أحكام المادة 319 من قانون الضرائب المباشرة

و بالتالي فإن الرسوم المسترجعة لدورة 2010 تصبح كما يلي:

الرسوم المسترجعة = الرسوم المصرح بها بواسطة ج 50 – الرسوم المسترجعة المرفوضة

9.192.072 = 336.942 – 9.529,014 دج

- **دورات 2007 – 2008 – 2009 – 2010:**
- بالنسبة للمعدل المطبق جزافيا في تحديد الربح الصافي تم الاتفاق على معدل 10 % في كل السنوات التي هي محل التحقيق

و بالتالي فإن الدخل الصافي الخاضع يصبح كما يلي:

- سنة 2007: 21.902.735 × 10% = **2.190.027 دج**
- سنة 2008: 49.021.804 × 10% = **4.902.180 دج**
- سنة 2009: 43.244.053 × 10% = **4.324.405 دج**
- سنة 2010: 57.964.546 × 10% = **5.796.454 دج**

الـــــتســـــــويـــــــات

الرسم على النشاط المهني:

الدورات / البيان	دورة 2007	دورة 2008	دورة 2009	دورة 2010
رقم الأعمال المستخرج	21.902.735	49.021.804	43.244.053	58.050.016
الرسم المستخرج	438.054	980.436	864.881	1.161.000
رقم الأعمال المصرح به	21.813.130	46.946.140	43.244.050	57.964.560
الرسم المصرح به	436.459	938.922	864.877	1.159.287
الرسم المستحق	1.595	41.514	/	/
عقوبة التأخير	159	4.151	/	/
المبلغ الواجب دفعه	1.754	45.665	/	/

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

الرسم على القيمة المضافة:

الدورات / البيان	دورة 2007	دورة 2008	دورة 2009	دورة 2010
رقم الأعمال المستخرج	21.902.735	49.021.804	43.244.053	58.050.016
رقم الأعمال المعفى	/	/	/	/
رقم الأعمال الخاضع بنسبة 7%		4.204.818		
رقم الأعمال الخاضع بنسبة 17%	21.902.735	49.021.804	43.244.053	58.050.016
الرسم المستخرج	3.723.464	8.333.706	7.351.489	9.868.502
الرسوم المسترجعة	3.804.233	6.674.316	7.069.915	9.068.473
الرسم المسدد G50	136.006	75.378	33.808	374.589
قرض المرحلة السابقة	738.786	955.561	/	/
قرض الدورة	955.561	/	/	/
الرسم المستحق	/	207.970	247.766	287.311

عقوبة التأخير	/	51.992	61.941	71.827
المبلغ الواجب دفعه	/	259.962	309.707	359.138

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

الدورات / البيان	دورة 2007	دورة 2008	دورة 2009	دورة 2010
الدخل الإجمالي المستخرج	2.190.027	4.902.180	4.324.405	5.796.454
التخفيضات التنازلية	1.595	41.514	/	/
الدخل المستخرج	2.188.432	4.860.666	4.324.405	5.796.454
الضريبة المستخرجة	633.951	1.569.233	1.381.541	1.896.758
الدخل المثبت	730.788	918.777	874.554	1.302.407
الضريبة المثبتة	159.236	215.633	202.366	330.722
الضريبة المستحقة	474.715	1.353.600	1.179.175	1.566.036
عقوبة التأخير	118.678	338.400	294.793	391.509
المبلغ الواجب دفعه	593.393	1.692.000	1.473.968	1.957.545

المصدر: مديرية الضرائب بناء على قانون المالية

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج

أولًا: مناقشة النتائج

1. اختبار الفرضيات:

الفرضيةلأولى:

تساهم الرقابة الجبائية بشكل فعّال في تحسين جودة التصريحات الجبائية، خاصة في ظل الطبيعة التصريحية للنظام الضريبي الجزائري، التي تسمح للمكلف بالتصريح وفقًا لقدراته التكليفية وفي الوقت الذي يراه مناسبًا. لذلك، تبرز الحاجة إلى ترشيد هذا السلوك من خلال تعزيز مصداقية وصحة التصريحات المقدّمة، وهو ما يرتبط بمستوى الوعي الجبائي لدى المكلف، وثقافته الضريبية، إضافة إلى طبيعة العلاقة بينه وبين الإدارة الجبائية ووسائل التواصل المعتمدة بين الطرفين. كل ذلك يساهم في تحديد الفئة الحقيقية الخاضعة للضريبة وضمان مراقبتها بدقة، مما يسمح بتقييم مدى التزامها بواجباتها الجبائية.

الفرضيةالثانية:

تُعد مؤهلات المراقب الجبائي عاملًا مهمًا في تحسين جودة التصريحات الجبائية، حيث إن الالتزام بمتطلبات مهنة المراقبة، من خلال احترام القواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة، ينعكس إيجابًا على دقة ومصداقية البيانات الواردة في التصريحات الجبائية. وقد أظهرت الدراسات أن احترام متطلبات المراقبة يساهم في رفع مستوى الالتزام الضريبي. في المقابل، فإن ضعف كفاءة موظفي الإدارة الضريبية ونقص التأهيل في المجال الجبائي يُؤثر سلبًا على درجة التزام المكلفين، ويُضعف جودة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرفهم

الفرضيةالثالثة:

إن تعزيز ثقافة الجودة داخل المصالح الجبائية، لا سيما على مستوى آلية المراقبة الجبائية، يُعد من العوامل الأساسية لتحسين جودة التصريحات الجبائية، من خلال رفع مستوى الالتزام الطوعي من طرف المكلفين بالضريبة. فكلما زادت جودة المراقبة الجبائية، زادت فعاليتها في تمكين الإدارة الجبائية من تحقيق الإيرادات المستهدفة أو الحد من الفاقد الضريبي إلى أدنى مستوى ممكن.

ومن جهة أخرى، تساهم هذه الجودة في تشجيع المكلفين على الاستجابة الطوعية، وتحقيق أعلى درجات الرضا، فضلاً عن نشر الوعي الضريبي لديهم. كما تضمن جودة الأداء إخلاء مسؤولية المراقب الجبائي

تجاه الإدارة عند التزامه بأعلى المعايير المهنية، إلى جانب مساهمتها في تطوير الكفاءات الفنية للمراقبين من خلال برامج التدريب المستمر.

ثانيًا: عرض النتائج

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- تعد المراقبة الجبائية الية أساسية تعكس قدرة الحكومة على ادارة نظام ضريبي عادل ومنصف كما ان اعتماد استراتيجيات فعالة في المراقبة وتطبيق عمليات توعوية موجهة للمكلفين بالضريبة يعزز من مستوى الامتثال الضريبي ويساهم في الكشف عن حالات الغش والتهرب مما يضمن دقة التصريحات و التقارير المقدمة
- يمكن ان تلعب المراقبة الجبائية دورا محوريا في الكشف عن حالات التهرب الضريبي و استرجاع مبالغ مالية هامة لفائدة خزينة الدولة , غير ان تحقيق هده الاهداف يتطلب توفير دعم كاف لتعزيز فعاليتها وجودتها
- تعد تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة مع العناصر الاساسية لتعزيز الالتزام الجبائي حيث تبرز اهمية اطلاعهم على حقوقهم وواجباتهم الضريبية كما يساهم هدا التواصل في ترسيخ قناعة لدى المكلفين بضرورة أداء واجبهم الضريبي بروح من المسؤلية و الانخراط الطوعي
- يعد نقص عدد المراقبين المؤهلين داخل ادارتنا الضريبية احد العوامل الرئيسية التي تساهم في تفشي مضاهر الفساد الاداري و تضعف من ثقة المكلفين بالنظام الضريبي ككل , وبنعكس هدا القصور سلبا على مستوى الامتثال الضريبي مما يؤدي الى تراجع كبير في معدلات الالتزام الضريبي
- ان غياب البساطة و الوضوح في التصريحات الجبائية الى جانب نقص الارشادات المرفقة لها , قد يشكل عائقا حقيقيا امام المكلفين بالضريبة , ويزيد من صعوبة فهمهم لكيفية التعامل معها بشكل صريح
- ان توفير أعمال مراجعة جبائية تراعي الحد الادنى من معايير الجودة وتنجز في بيئة مناسبة من قبل مراقبين يتمتعون بالكفاءة و النزاهة و الموضوعية يساهم بشكل فعال في تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي لدى المكلفين و يرفع من مستوى الايرادات الضريبية للدولة

خلاصة الفصل:

تُعد الرقابة الجبائية من أبرز الآليات التي تعتمد عليها مديرية الضرائب من أجل حماية أموال الخزينة العمومية وتعزيز مردودية النظام الضريبي. وفي هذا الفصل، قمنا بدراسة حالة مديرية الضرائب على مستوى الولاية، حيث تعرّفنا على هيكلها التنظيمي ووظائفها، كما تناولنا بالتحليل كيفية سير عملية الرقابة الجبائية بالنسبة لمكلف خاضع لتحقيق محاسبي.

وقد تبيّن من خلال الدراسة الدور المحوري الذي يلعبه هذا النوع من التحقيق في رفع المردودية الجبائية، من خلال الكشف عن الأخطاء، المخالفات، والتجاوزات المسجلة بهدف تصحيحها وضمان احترام القوانين الجبائية. كما أشرنا إلى أن عدم التزام المكلف بأداء الضريبة المستحقة عليه يُعرضه لتطبيق الغرامات والعقوبات المنصوص عليه قانونًا.

الخـــــــــاتمـــــــــــة

الخاتمة

في ختام هذا العمل، الذي تناول موضوع "دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة التصريحات الجبائية – دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ورقلة"، يمكن القول إن الرقابة الجبائية تمثل أداة محورية ضمن المنظومة الضريبية، حيث تهدف إلى ضمان شفافية التصريحات ومطابقتها للواقع الاقتصادي للمكلفين بالضريبة، بما يسهم في حماية المال العام وتحقيق العدالة الجبائية.

وقد سمحت لنا الدراسة النظرية بالوقوف على المفاهيم العامة المرتبطة بالرقابة الجبائية، من حيث أنواعها، أهدافها، وإجراءاتها القانونية، في حين كشفت الدراسة التطبيقية عن واقع هذه الرقابة على مستوى ولاية ورقلة، من خلال تحليل ملف خاضع لتحقيق محاسبي، وقياس مدى تأثير هذه الرقابة في كشف المخالفات الجبائية وتصحيح التصريحات، وبالتالي رفع الحصيلة الضريبية.

كما أظهرت نتائج البحث أن فعالية الرقابة الجبائية ما زالت تواجه عدة تحديات، من بينها تعقيد النصوص الجبائية، نقص الموارد البشرية والمادية، وضعف ثقافة الامتثال الجبائي لدى المكلفين، فضلاً عن قصور في آليات التنسيق بين مختلف المصالح المعنية بالتحصيل. وقد تبين أيضًا أن العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل لا تتم بشكل مباشر، بل تقتصر وظيفة الرقابة على التأسيس، في حين تبقى مهمة التحصيل منوطة بأجهزة أخرى.

وبناءً على ما تم التوصل إليه، نؤكد أن تفعيل الرقابة الجبائية بشكل شامل وفعّال يتطلب إصلاحات مؤسساتية وتشريعية، وتوفير الإمكانيات اللازمة للأعوان المكلفين بها، إلى جانب ترسيخ ثقافة المواطنة الجبائية لدى المكلفين. كما يُوصى بتوسيع مجالات الرقابة، وتطوير آليات جمع المعلومات، واستخدام الرقمنة بشكل أوسع لتحقيق الشفافية والفعالية في النظام الجبائي.

وانطلاقًا من النتائج المستخلصة، نقترح جملة من التوصيات التي نرى أنها ضرورية لتفعيل دور الرقابة الجبائية وتحقيق أهدافها:

1. **دعم التأطير البشري والمادي لأعوان الرقابة الجبائية**، من خلال التكوين المستمر، وتوفير الوسائل التقنية الحديثة التي تمكّنهم من أداء مهامهم بكفاءة.
2. **تبسيط المنظومة التشريعية الجبائية وتوحيدها**، لتسهيل فهمها وتطبيقها من قبل المكلفين والإدارة الجبائية على حد سواء، مع تقليص التعديلات المتكررة التي تؤدي إلى الغموض وعدم الاستقرار.

3. **التحول إلى رقمنة شاملة للمنظومة الجبائية**، قصد تحسين جمع المعطيات ومتابعة الملفات الجبائية بفعالية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتقليص التدخل البشري في التقدير.
4. **نشر ثقافة الامتثال الجبائي لدى المكلفين**، عبر تنظيم حملات توعوية وتحسيسية منتظمة، تبيّن أهمية الضريبة ودورها في التنمية الوطنية.
5. **تحسين آليات التنسيق بين مختلف المصالح الجبائية والمالية**، لتبادل المعلومات بطريقة منهجية وفعالة تساهم في تحسين الرقابة وتحديد المخاطر.
6. **اعتماد منهجية تصنيف المكلفين حسب درجة الخطورة الجبائية**، لتوجيه عمليات الرقابة نحو الفئات ذات المخاطر العالية وتوظيف الموارد المتاحة بشكل أكثر فعالية.
7. **توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل الاقتصاد غير الرسمي**، مما يساعد في دمجه تدريجياً ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية وتوسيع الوعاء الجبائي.
8. **يجب العمل على تفعيل اجراءات برمجة المكلفين** بالضريبة من خلال التركيز بشكل خاص على الفئات التي تصنف ضمن اعلى درجات المخاطر الجبائية بهدف توجيه جهود الرقابة نحو الملفات ذات الاولوية و تعزيز فعالية التدخلات الجبائية
9. **ضرورة ادخال و تعميم استخدام تكنولوجيا الاعلام الالي في مختلف مصالح الادارة الجبائية** بما يساهم في تحسين الكفاءة وتسهيل الاجراءات و تعزيز شفافية المعاملات الجبائية

في الأخير، فإن إصلاح منظومة الرقابة الجبائية لا يقتصر على تحسين أدوات العمل، بل يتطلب رؤية شاملة تُدمج بين تحديث الإدارة، تعزيز الوعي الجبائي، وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة الجبائية بما يحقق التوازن بين حقوق الإدارة وواجبات المكلفين، ويساهم في بناء نظام جبائي فعّال ومستدام.

فهرس المراجع

أولًا: الكتب

1. بن عبو، عبد القادر .الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري .دار الهدى، الجزائر، 2010.
2. بوكرمة، عبد الرحمن .النظام الجبائي الجزائري .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021.
3. بوزيان، أحمد .الرقابة الجبائية كآلية لتحسين التحصيل الجبائي في الجزائر .دار الهدى، الجزائر، 2019.
4. بن حمودة، أحمد شوقي .القانون الجبائي العام والخاص.
5. حماد، طارق عبد العال .تحليل القوائم المالية .الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. سليمان، هدى .الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية .دار الثقافة، 1998.
7. فوزي، عبد المنعم .المالية العامة والسياسة المالية .ط1، منشأة المعارف، 2002.
8. محرزي، محمد عباس .اقتصاديات الجباية والضرائب .دار هومة، الجزائر، 2008، ط4.

ثانيًا: المذكرات الجامعية

9. سوداني، فاطمة. دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية. مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2014.
10. طالبي، محمد .الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
11. طرشي، فاتن .الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2019.
12. قحموش، سمية .دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية .مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2013.
13. هدهود، حدة .دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تبسة .مذكرة ماستر، 2020.

ثالثًا: المقالات العلمية

14. عباسي، صابر، ومحمود فوزي شعوبي. "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص. 117–128.
15. قاسم، محمد عبد الله. "المدقق الداخلي الضريبي ومكلف ضريبة الدخل والعلاقة بينهما"، مجلة القادسية، المجلد 8، العدد 4، 2006، ص. 207.

رابعًا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

16. الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976، المتعلق بقانون التسجيل.
17. الدليل العملي للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2022
18. المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، المتعلق بكيفيات تنفيذ الرقابة الجبائية.
19. **قانون الإجراءات الجبائية:**

- المادة 14، ص 10.
- المادة 19، ص 12.
- المواد من 20 إلى 25، ص 13-15.
- المادة 29، ص 18.
- المادة 41، ص 25.
- المادة 45، ص 30.
- المادة 55، ص 40.
- المواد 60-65، ص 45-50.
- المواد 73-93، ص 38-47.
- المادة 103 (مبدأ السر المهني)، ص 51.

20. ميثاق المكلف بالضرائب – المديرية العامة للضرائب:

- الصفحة 6، 9، 12، 15، 20.

21. **قانون المالية لسنة 2023** –الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
22. قانون المالية لسنة 2023.
23. **مواقع إلكترونية:**

- الموقع الرسمي لمديرية الضرائب الجزائريةwww.mfdgi.gov.dz
- بوابة التشريع الجزائريwww.joradp.dz
- موقع وزارة المالية الجزائريةwww.finance.gov.dz

قائمة الكتب بالغة الاجنبية:

24. Acheraiou Lydia et Boumendil Macyl : vérification et comptabilité et son impact sur les équilibres financiers de l'entreprise : Cas de deux entreprises contrôlées au niveau de la direction des impôts de wilaya Tizi Ouzou mémoire de Master en sciences financières et comptabilité université mouloud Mammeri.
25. Bounebab Ouarda. Khimoum Aldjia le control fiscale comme comme moyen de lutte contre la fraude fiscale Mémoire de master spécialisé comptabilité et audit université bejaia 2021_2022
26. Katia sayoud, siham yahia Mécanisme de préparation des déclarations fiscales dans une entreprise économique. Mémoire de master spécialisé finance d'entreprise université mouloud mammere tizi ouzou 2022_2023.
27. Kharoubi kamel : le controle fiscal comme un utile de lutte contre la fraude, mémoire de magister en sience commercial (option finance) université d'Oran es-senia, Oran 2011.
28. Mesfin Gebeyehu, Tax audit practice and its significance in increasing revenue in ethiopia the case of addis Ababa city administration addis ababa University faculty of business & economics 2008
29. Michel Bouvier. Droit fiscal. L.G.D.J, 15e édition, Paris, 2019.
30. OCDE. Lutte contre la fraude fiscale : stratégies et meilleures pratiques. Paris, 2020.
31. Direction Générale des Impôts (DGI). Guide de contrôle fiscal. Ministère des Finances, Algérie, 2022.